وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: امداد ونقل دولي

# مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر.

إعداد الطالبين:
- موساوي بلقاسم
- بن عيشوش مهدي

اشراف الأستاذ:
- طاري عبد القادر

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عنجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيساً | بن زيدان حاج | أستاذ التعليم العلي | مستغانم |
| مشرفاً | طاري عبد القادر | أستاذ متعاقد | مستغانم |
| مناقشاً | بوظراف الجيلالي | أستاذ محاضر"أ" | مستغانم |

السنة الجامعية:2020-2021

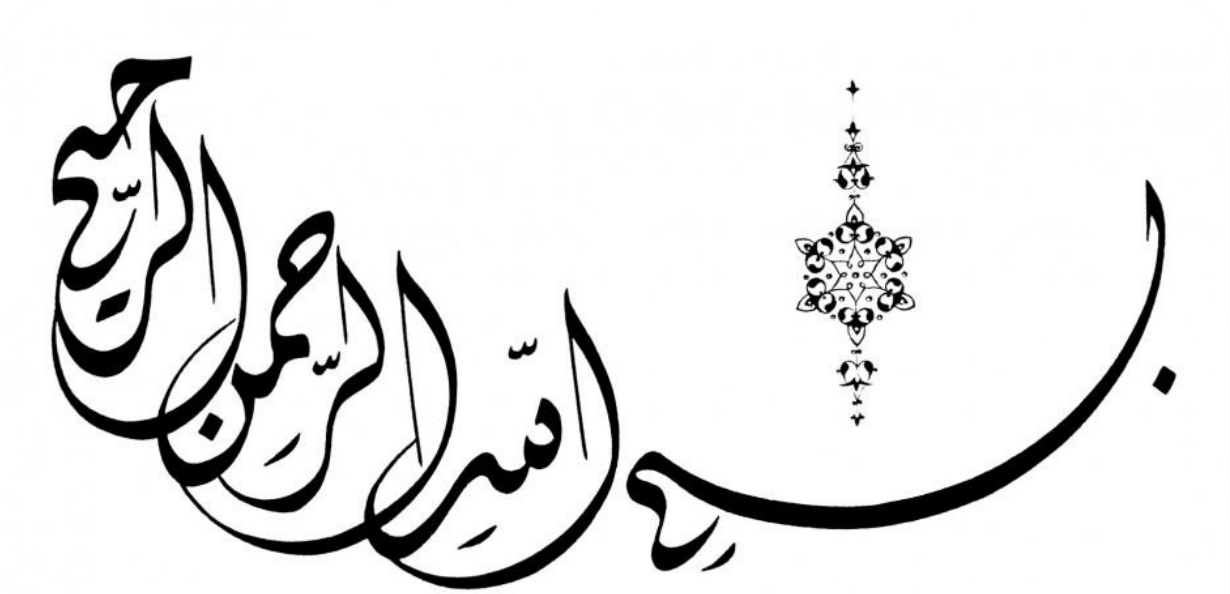
بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والتقدير

الحمد الله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعد...

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر لله عز وجل الذي أمدنا بالصبر والإيمان والقوة، وأكرمنا بنعم لا تعد ولا تحصى...

من باب العرفان بالفضل نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للدكتور الفاضل "طاري عبد القادر" لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات. لقد كان نعم المرشد... جزاه الله عنا كل خير ...

# إ هـد ا ء

بـسم الـلـه الـرحمن الـرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" الآية (105) من صورة التوبة.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك،

ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك،

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله عز وجل"

الحمد لله وحده الذي لا يدوم غيره والصلاة والسلام على من لا نبي بعده...

نهدي ثمرة جهدي هذا وحصاد مشواري إلى كل من يحمل هذه المذكرة بين كفيه ويمد بصره على عنوانها ويتصفح أوراقها...

أولى الناس بالشُّكر هما الأبوان الكريمان، لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛ فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدينا والآخرة.

إلى من أُفضلها على نفسي، فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام أُمِّي الغالية أطال الله في عُمرها.

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير، فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عُمره.

إلى إخوتي الذين أعتمد عليهم في كل كبيرة.

إلى من كانت العون الدائم والسند لي زوجتي **أبنائي**

إلى أصدقائي في العمل كل باسمه.

موساوي بلقاسم

# إ هـد ا ء

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر، وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أُناس يستحقُّون منَّا الشُّكر

إلى من وضعتني على طريق الحياة... وجعلتني رابط الجأش... وراعتني حتى صرت كبيرةً...أمي الغالية أطال الله في عُمرها.

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي... ولم يبخل عني بشيء... إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي.... والدي أطال الله في عُمره.

إلى إخوتي... من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب. وإلى أولادهم وبناتهم

إلى أصدقائي الأعزاء.....

إلى أساتذتي في كلية.....

أُهدي لكم بحث تخرجي.....

بن عيشوش مهدي

# الفهرس

# الفهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | |
| تشكرات | |
| قامة الأشكال والجداول | |
| مقدمة عامة | 5-1 |
| **الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر** | |
| تمهيد | 6 |
| المبحث الأول: التنمية المستدامة | 7 |
| المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة | 7 |
| 1. تعريف التنمية المستدامة التطور | 7 |
| 2. أبعاد التنمية المستدامة | 8 |
| 3. التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة | 9 |
| المطلب الثاني: خصائص و أهداف التنمية المستدامة | 13 |
| 1. خصائص التنمية المستدامة | 13 |
| 2. أهداف التنمية المستدامة | 13 |
| المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها | 17 |
| 1. أبعاد التنمية المستدامة | 17 |
| 2. مؤشرات التنمية المستدامة | 24 |
| 3. أساليب تحقيق التنمية المستدامة | 29 |
| المبحث الثاني: الاقتصاد الخضر | 30 |
| المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر | 30 |
| 1. تعريف الاقتصاد الخضر | 30 |
| 2. مؤتمرات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر | 31 |
| 3. المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية | 33 |
| 4. محاسبة البيئة المستدامة | 36 |
| المطلب الثاني :ماهية التكاليف البيئية ومداخل قياسها | 37 |
| 1. تعريف التكاليف البيئية وأهميتها | 38 |
| 2. أهمية التكاليف البيئية | 37 |
| 3. أنواع التكاليف البيئية | 39 |
| 4. أهداف التكاليف البيئية | 40 |
| 5. مداخل قياس التكاليف البيئية | 41 |
| المطلب الثالث: دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة | 42 |
| خلاصة الفصل | 44 |
| **الفصل الثاني: واقع تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل الاقتصاد الخضر** | |
| تمهيد | 46 |
| **المبحث الأول: القوانين والتنظيمات التشريعية لحماية البيئة** | 47 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : أهم القوانين والتنظيمات التشريعية العالمية لحماية البيئة | 47 |
| 1. مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (Stockholm 1972) | 47 |
| 2. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (Rio de Janeiro 1992) | 48 |
| 3. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Johannesburg 2002) | 49 |
| 4. مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (Copenhagen 2009) | 49 |
| 5. مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (Doha 2012) | 49 |
| 6. مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ (Paris 2015) | 50 |
| المطلب الثاني: أهم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة بالجزائر | 51 |
| 1. قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير/ شباط 1983 والمتعلق بحماية البيئة | 51 |
| 2. القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان/ يونيو1984 والمتضمن النظام العام للغابات | 51 |
| 3. القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة | 52 |
| **المبحث الثاني: الإجراءات الإدارية المتعلقة بحماية البيئة** | 54 |
| المطلب الأول : الترخيص بالأعمال والنشاطات الصديقة للبيئة | 54 |
| 1. رخصة التنقيب | 54 |
| 2. رخصة الصيد | 54 |
| 3. رخصة استغلال المياه | 54 |
| المطلب الثاني: حظر الأعمال والنشاطات التي تضر البيئة | 55 |
| 1. الحظر المطلق | 55 |
| 2. الحظر النسبي | 55 |
| المطلب الثالث: الالتزام بالأعمال والنشاطات الصديقة للبيئة | 55 |
| **المبحث الثالث: واقع مساهمة الاقتصاد الخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر** | 56 |
| المطلب الأول : واقع التنمية المستدامة بالجزائر في ظل المحاسبة الخضراء | 56 |
| 1. دور المحاسبة في التنمية المستدامة بالجزائر في ضوء القوانين والتشريعات الدولية | 56 |
| 2. أهمية محاسبة التكاليف البيئية | 59 |
| 3. أهداف تطبيق محاسبة التكاليف البيئية | 60 |
| 4. التكاليف البيئية محاسبياً | 60 |
| 5. المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية | 61 |
| المطلب الثاني : دور محاسبة التكاليف البيئية في دعم سياسة التنمية المستدامة | 61 |
| 1. تبني المشروعات الكبيرة المحاسبة الخضراء: | 61 |
| 2. دور المحاسبة البيئية في التنمية المستدامة | 62 |
| 3. أهمية المحاسبة المستدامة | 62 |
| خلاصة الفصل | 66 |
| خاتمة عامة | 80-67 |
| قائمة المراجع | |
| الملاحق | |

# مقدمة عامة

**مقدمة:**

إن حماية البيئة قد أضحت فرصة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس منتشرا بشكل كبير في أوساط المؤسسات الاقتصادية، لهذا أوصى الخبراء في الاقتصاد بوضع برامج تتبنى التفاعل بين أفراد المجتمع، الاقتصاد الأخضر والبيئة، بهدف إيجاد أنماط ملائمة لاستثمار وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي لتتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

وبعد تفاقم المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، والتي كانت المؤسسات الاقتصادية السبب في ظهور بعض منها، ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه المؤسسات في سبيل مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها. من هنا بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية البيئية، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية تغير من نظرتها للمجتمع والبيئة، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وللعب دور فعال وايجابي في المجتمع من جهة أخرى. وتعتبر المسؤولية البيئية من المواضيع الهامة اليوم ومطلبا أساسيّا للمؤسسات الاقتصادية في التعامل مع مجتمعاتها في مختلف الدول، هذا ما حتم على المؤسسات تبني هذا النوع من المسؤوليات عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة.ومن هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول حتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنافسية وتنمية مستدامة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما هو واقع تطبيق الاقتصاد الأخضر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتعزيز التنمية المستدامة؟**

يندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. في ما تتمثل التنمية المستدامة وما هي أهميتها ؟
2. ما هو الاقتصاد الخضر وما هي مصادره؟
3. كيف يمكن أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر ؟

**بناءً على ما سبق نقترح الفرضيات التالية للإجابة على الإشكالية المطروحة:**

1. تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على تبني المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية .
2. الاقتصاد الأخضر هو أفضل بديل لتعزيز التنمية المستدامة، فهو يسمح بالمزاوجة ما بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة الى ما يلي:

- محاولة الوصول إلى دراسة آليات تسمح باستغلال الاقتصاد الأخضر المتوفرة في الجزائر كبديل للطاقة التقليدية؛
- تفعيل دور المحاسبة الخضراء في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطلب على الطاقة في المستقبل ، وذلك في ضوء المحددات الاقتصادية والبيئة الملائمة؛
- سد حاجات الاستهلاك المحلي خاصة في المناطق النائية بأنجح طريقة ممكنة وبأقل تكلفة عبر الإفادة من مصادر بديلة للطاقة، والتي ستكون مصدرا لطاقتنا المحركة؛
- التفكير في حق الأجيال القادمة بمصدر جديد من الطاقة ومحاولة تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر من خلال الاقتصاد الأخضر.

**أهمية الدراسة:**

- إبراز إمكانية الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في الجزائر من أجل تعزيز التنمية المستدامة.
- تفعيل دور موارد أخرى للطاقة بمكن استغلالها في الجزائر، منها الطاقة الشمسية، الريحية، الجوفية، وكذلك الطاقة النووية التي تعتبر موارد بديلة ومتجددة للطاقة.
- ابراز الدور الحاسم الذي تلعبه المسؤولية البيئية في توفير جانب تنموي يدخل في حق الأجيال القادمة والمناطق النائية بمصدر لا يتسبب ضياع للطبيعة، وتمكينهم من استغلالها في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بنفس القدر من الطاقة التقليدية الحالية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك أسباب عديدة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1- **أسباب موضوعية:**

- إظهار مدى أهمية الاقتصاد الأخضر ودورها الفعال في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائرية؛
- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع وخاصة لدى الأجيال القادمة؛
- الاهتمام بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر لأنه أصبح حتمية وعلى الجزائرية التأقلم معها؛
- واقع التحول من اقتصاد الطاقات النابضة إلى اقتصاد الطاقات الصديقة للبيئة.

2- **أسباب ذاتية:**

- اهتمامي الخاص بموضوع الاقتصاد الأخضر؛
- إهمال وإهدار حق الأجيال القادمة من الموارد بالجزائرية ؛

- محاولة التمكن والتوسع في القراءات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع؛
- تقديم منتج علمي يكفل مقارنة ما وصلت إليه الدول الأجنبية والعربية في سياق تعزيز التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر؛
- تزويد مكتبة الجامعة بموضوع من هذا الشكل.

**منهجية الدراسة:**

استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي يحاول وصف وتحليل واقع مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر. حيث قمنا بجمع معلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بنتائج عن الإشكالية العلمية المدروسة في الفصل الأول، واعتمدنا الدراسة الميدانية في الفصل الثاني، حيث قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية على الواقع.

**تقسيمات الدراسة** :

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، قمنا بتقسيمه إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول**:** مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وقسم إلى مبحثين، إذ عالج المبحث الأول مفهوم وخصائص وأهداف وإبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فخصص لمفهوم وخصائص الاقتصاد الأخضر.

أما الفصل الثاني يشير إلى واقع تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل الاقتصاد الأخضر وقسم الى ثلاثة مباحث الأول حول القوانين، التنظيمات والتشريعات لحماية البيئة في أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الإجراءات الإدارية المتعلقة بحماية البيئة، والمبحث الثالث تطرقنا فيه الى واقع التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر.

**حدود ومتغيرات الدراسة:**

1. **حدود الدراسة:**

☑ الحدود المكانية: الجزائر.

☑ الحدود الزمنية: كانت فترة التربص ممتدة من 2021/01/10 إلى غاية 2021/06/15.

2. **متغيرات الدراسة:**

☑ **المتغير المستقل :** الاقتصاد الخضر؛

☑ **المتغير التابع :** التنمية المستدامة.

# الفصل الأول

## مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

**تمهيد:**

إن تبلور مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نتيجة لتراكمات معرفية سابقة، فبعد سيادة مفهوم النمو الاقتصادي الذي أهتم بالجانب الاقتصادي فقط، وبعد الحرب العالمية الثانية ساد مفهوم جديد هو التنمية الاقتصادية والذي زاوج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في اهتمامه. إلا أن الانعكاسات السلبية لهذا النموذج التنموي وتزايد الوعي العالمي بخطورة المشاكل البيئية الناجمة عنه نتيجة إهماله للجانب البيئي، تبلور مفهوم التنمية المستدامة والذي أولى نفس الاهتمام للجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباعتبار أن التنمية المستدامة ما هي إلا تطور لمحتوى التنمية الاقتصادية.

ولتوضيح ما سبق فقد حاولنا أولا استعراض المفاهيم الأساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من خلال التطرق إلى ماهية التنمية المستدامة خصائصها، أهدافها، أبعادها ومؤشراتها وكذا أساليب تحقيقها. مرورا الاقتصاد الأخضر المحاسبة الخضراء التي نعتبرها محصلة تبني المسؤولية البيئية للمؤسسة.

**المبحث الأول: التنمية المستدامة**

يكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة، حيث لوحظ اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام. وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، وقضايا ارتبطت بالتنمية الصناعية. فأصبحت الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أكثر وضوحا، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

**المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة**

1. **تعريف التنمية المستدامة:** يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والاستمرارية. أما من الناحية الاصطلاحية فقد قدمت عدة تعاريف للتنمية المستدامة.

تمت صياغة مفهوم التنمية للمرة الأولى من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، حيث كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوم جديدا وثوريا في الفكر التنموي، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في تعريف واحد.

وقد أحتوى تقرير برونتلاند Brudtland وحده على ستة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف الأكثر تداولاً هو أن التنمية المستدامة هي: " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها".[1]

وفي تعريف آخر وفي محاولة للربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تعرف على أنها: "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد"[2].

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة التنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية[3].

---

[1]- ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 24.

[2]- محمد عبد الكريم ومحمد عزت، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص: 294.

[3]- دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 13.

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مرتبطة مع تحقيق عدالة اجتماعية، وتقدم اقتصادي يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص، على هذا الأساس لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا ومحتملة بيئيا.

**من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة :** يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحترم البيئة، وتعتبر ملائمة تكنولوجيا وفعالة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا، تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها.

فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة تسمح لها بالحصول على نفس فرص التنمية أو أكثر. فإذا كان من حق الأجيال الحالية تحقيق تنمية ورفع مستوى المعيشة والرفاهية من خلال استغلال الموارد المتاحة والطاقات والإمكانات، فان ذلك يجب أن يتم مع مراعاة الجوانب البيولوجية والاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها، والمحافظة وصيانة هذا الحق للأجيال القادمة لا يتم فقط من خلال الاستغلال العقلاني لرأس المال وإنما أيضا من خلال رفع كفاءة الموارد المتاحة وتعويض ما تفقده البيئة.

2. **أبعاد التنمية المستدامة:** ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، حيث تُعبر هذه الأبعاد عن طبيعة المفهوم المتعدد الاختصاصات بشكل واضح. وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة.

أ. **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية[1]، فالبعد الاقتصادي يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.

ب. **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي، وضرورة وجود إنصاف وعدالة بين الأجيال، فهماك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال

[1] - Golden Ian and L. Alan, **The Economics of Sustainable Development**, Published by Athenaeum Press Ltd, Great Britain, OCDE, 3rd Published, 1998, P 91.

البشرية المستقبلية، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة –النظر لضرورة عملية الإنصاف والعدل- القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة[1].

ج. **البعد البيئي:** يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر أهمها: النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي[2]، إضافة إلى الاهتمامات البيئية بالاحتباس الحراري واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

ولكي تقوم التنمية على قاعدة صلبة، لا بد من أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يعكس قدرة المجتمع ومحتوياته ومكوناته كلها، لذلك يمكن القول أن محتوى التنمية المستدامة يتمثل في:

- **محتوى إنساني أخلاقي:** حيث لا يجوز فيه إفساد البيئة وتدميرها؛
- **محتوى اقتصادي**: إذ أن كل ما تحتويه البيئة من موارد يشكل رأس المال الطبيعي الذي هو احد عناصر العملية الإنتاجية، ولا يجوز أن يستهلك الإنسان في أي نشاط اقتصادي رأس ماله الحقيقي.

إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون بالسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

- المحافظة على البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي معقول؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جديدة لنا وللأجيال القادمة.

### 3. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة خاصة الجانب البيئي فبالرغم من عدم إعطاء البيئة أهمية في العملية التنموية وعدم ايلاء اهتمام كبير بالجانب البيئي قبل الستينات من القرن الماضي، وفي ظل تضارب مصالح الدول وتهرب كل طرف من مسؤولياته البيئية تم عقد عدة مؤتمرات وجمعيات حاولت في مجملها مناقشة الوضع وإيجاد أفضل سبيل للخروج من هذا المأزق، ونذكر منها:

[1]- ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص: 40.

[2]- **نفس المرجع** ، ص : 40.

أ. **سنة 1960:** اجتماع روما والذي أوضح الأخطار الناجمة عن النمو الديمغرافي والاقتصادي السائد وكذا استنزاف الموارد[1] .

ب. **سنة 1968 :** إنشاء نادي روما الذي من جملة ما دعا إليه ضرورة إجراء أبحاث تخص التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، وفي نفس السنة تم انعقاد الدورة ( 45 ) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(الأمم المتحدة )أين تم الإقرار بضرورة التحرك على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر البيئية[2] .

ج. **سنة 1972 :** انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استكهولم، حيث حضر هذا المؤتمر نحو 112دولة من بينها 13 دولة عربية إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وقد تناول المؤتمر مسألة المستوطنات البشرية، الصحة، السمية الكيميائية، تلوث الماء والهواء، المواد المشعة ومسألة الأنظمة الايكولوجية البرية وما يتصل بالتصحر وقطع الغابات الاستوائية والتربة وأهمية التنوع البيولوجي والطاقة، وفي هذا الصدد شدد ممثلوالدول النامية على حقيقة أنه بالنسبة إلى ثلثي سكان العالم فان البيئة الإنسانية يغلب عليها الفقر وسوء التغذية وأن التنمية بالنسبة إلى الدول النامية لها الأولوية خاصة وأنه من غير الممكن تحقيق تحسينات بيئية إذا لم تقلص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة[3] . وانتهى مؤتمر ستوكهولم إلى تبني 22 مبدءا و 108توصية بهدف توجيه العمل الدولي والوطني في هذا الصدد وقد أعلن على أن الدفاع عن البيئة وتحسينها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة أصبح هدفا أساسيا لكل البشر، واستخلص في الأخير أن أي إستراتيجية إنمائية دولية جديدة وأي نظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن التوصل إليهما إذا لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان [4] .

د. **سنة 1982 :** أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة( UNEP ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة وجعل الأنظمة البيئية والوطنية والدولية تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات البيئية اللازمة لذلك، حيث وضع هذا البرنامج تقريرا عن حالة البيئة في العالم وقد كان ذا مصداقية بالنظر إلى كونه كان مبنيا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، ولفت الأنظار نحوالكميات الهائلة من الانبعاث والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية ومدى انعكاسها على البيئة والمناخ، وفي النهاية توصل

---

[1] - HAMEOUM Khaled, **Développement durable : introduction du concept de production plu propre**, la conférence de l'industrie et l'environnement, Annaba, 2007, p3.

[2] - SICAULT Jean-Didier, **La conférence des nations unies sur l'environnement**, Stockholm 5-6 Juin, AFDI, 1972 , p 607.

[3]- الطاهر خمارة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2007 ، ص25.

[4]- خالد بوجعدار، **مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار التلوث الصناعي مع دراسة ميدانية على مصنع حامة بوزيان**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 1997، ص 38.

المؤتمرون إلى إعلان مشترك أكدوا فيه أن التنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد ودعوا في قرار خاص إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار [1] .

هـ. **سنة 1987 :** أصدر تقرير من طرف اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي (27 أفريل 1897) قرار يحمل عنوان المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها "حيث يهدف هذا التقرير إلى تحقيق التنمية المستدامة بيئيا"، وفي التقرير النهائي للجنة قامت وزيرة البيئة النرويجية " قروهرلم بريتلاند " بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك "حيث يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، تتطلب اهتمام أفراد ومؤسسات وحكومات الحاضر، وقد وضح هذا الكتاب أيضا أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب لا تحقق حاليا شرط الاستدامة حتى ولوكانت هذه الأنماط التنموية تبدوناجحة بمقاييس الحاضر فإنها تبدوعاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه [2] .

و. **سنة 1992 :** في 14 جوان 1992 انعقاد قمة الأرض في ريوديجانيروبالبرازيل حضرها حشد كبير من قادة العالم حوالي 150 رئيس دولة وملك و1800 منظمة، تم خلالها دراسة ومناقشة مفهوم التنمية المستدامة بشكل واسع، واتخاذ مجموعة من التدابير للحد من الأخطار البيئية وذلك في إطار تنمية مستدامة ملائمة بينهما، ولقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة [3] .

كما تعتبر أجندة القمة برنامج العمل الشامل والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى، حيث تضمنت عدة مجالات عمل يمثل كل منها بعدا من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة والتنمية البشرية بشكل متكامل.

تمثلت النتائج الفورية المترتبة على القمة في مجموعة من الاتفاقيات نذكر منها [4] :

- اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.

---

[1] - محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002 ، ص11 .

[2] - HAMEOUM Khaled, **Op-cit**, P 3.

[3] - زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، **إدارة البيئة نحوالإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس العابدين، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 ، ص51 .

[4] - Jean-Marie Herri bey, **Le développement Soutenable, Economica**, Paris, 1998, P 8.

- إعلان ريوحول البيئة والتنمية الذي يحتوي على مجموعة مبادئ تحدد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال.

أجندة القرن 21 وهي خطة عمل تسمح بتطبيق مبادئ ميثاق الأرض، كما تمثل أكبر محاولة جدية في التاريخ للتوفيق بين التوجهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنموالاقتصادي.

خرج السياسيون والمسؤولون الحكوميون من المؤتمر بإجماع عام على ضرورة التنمية المستدامة، وقد فعلوا ذلك على أية حال دون أن يتفقوا على معناها[1] .

ز. **سنة 1997:** عقد اتفاقية كيوتو وكان الهدف منها هوالحد والتقليل من انبعاث الغازات الدفينة وقد حددت أهداف البروتوكول المتعلقة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتوسيع استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة.

ح. **سنة 2002 :** انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوها نسبرغ سبتمبر 2002 ، كان بمثابة أكبر مؤتمر في التاريخ حيث حضره أكثر من 100 ملك ورئيس دولة وحكومة، إضافة إلى ممثلي 174 بلدا وغيرهم من ممثلي مختلف الاتحادات والمصالح من شركات البترول وغيرها وذلك من أجل التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة واتفاقيات لحماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيئي وكذا مكافحة التصحر، من خلال تقديم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ( أجندة القرن 21 ) الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 ، لكن قمة جوهانسبورغ وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم، وحددت خططا لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب والاغتسال إلى النصف، لكن هذه القمة أخفقت في الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة ولم تتقدم خطوة واحدة نحو إنجاز التعهد الدولي برصد الدول الغنية لجزء من إجمالي منتوجها القومي للتنمية العالمية [2]

إذن نقول إن إقرار فكرة التنمية المستدامة وتبنها كمصطلح بديل عن التنمية الاقتصادية كان نتيجة لمفاوضات عسيرة ونداءات متعددة تحذر من المخاطر البيئية الكبيرة التي أصبحت تواجه كوكب الأرض وتهدد الحياة عليه، هذا فقط تم الاعتراف بالمشاكل البيئية وبدأ التفكير في إيجاد حلول ملائمة تسمح من جهة بتحقيق الرفاهة الاقتصادية وتزيد درجته ومن جهة أخرى تحافظ على البيئة، لكن هل هناك إجماع من طرف العلماء حول مفهوم التنمية المستدامة .

[1]- دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000 ، ص87

[2]- زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، مرجع سبق ذكره، ص – 54- 55

المجدول الموالي يبين كل مراحل عقد الاتفاقيات الخاصة بالتنمية المستدامة.

**الجدول رقم (01): أهم الاتفاقيات والمواثيق على المستوى العالمي والمرتبطة بقضايا البيئة**

| | | |
|---|---|---|
| 1972 | مؤتمر قمة الأرض (البيئة البشرية) | والذي يعرف بإعلان ستوكهولم وهو يعتبر بمثابة اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة |
| 1973 | اتفاقية واشنطن | المتعلقة بمنع الاتجار الدولي بالأجناس الحيوانية المهددة بالانقراض |
| 1977 | اتفاقية منظمة العمل الدولية | المتعلقة بحماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات. |
| 1992 | مؤتمر قمة الأرض (البيئة والتنمية) | الأمم المتحدة- ريودي جانيرو - البرازيل إنبثق عنها أجندة "21" و قد تضمن قضايا عديدة أهمها: حماية الغلاف الجوي، حماية موارد الأرض والمياه العذبة، الإدارة البيئية السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة ومنع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة وغيرها. |
| 1997 | بروتوكول كيوتو | يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة |
| 2002 | مؤتمر قمة الأرض (التنمية المستدامة) | والذي انعقد بجوهانزبورغ يهدف إلى التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم التقدم المحقق بعد مؤتمر الأمم المتحدة 1992 حيث أوصت القمة بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. |
| 2012 | قمة الأرض. (الاقتصاد الأخضر) | والذي انعقد ريو دي جانيرو- البرازيل تهدف إلى تشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذيصبو إليه. |

**المصدر**: من اعداد الباحثين بناءا على مجموعة من المراجع

**المطلب الثالث : خصائص وأهداف التنمية المستدامة**

تختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والاجتماعي، وهو ما يفسر وجود هذا المفهوم الجديد، وفيما يلي سنتناول خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

1. **خصائص التنمية المستدامة:**[1] نذكر منها ما يلي:

أ. **الاستمرارية** : وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه بما يمكنها من الاستمرارية والاستدامة.

[1] - محمد أبواليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة، الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2007 ، ص92 .

ب. **تسيير ايكولوجي بما يحقق التوازن البيئي :** إن تقاسم رأس المال الطبيعي ما بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية يتطلب تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء أكانت متجددة أم لا بما يخدم مصالحهم كما يجب أن يهدف هذا التسيير إلى التقليل من التلوث من أجل الحفاظ على بيئة سليمة وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف ليس فقط المحافظة على البيئة وإنما إيجاد نوع من التكامل والانسجام ما بين البيئة والتنمية.

ج. **مقاربة عالمية :** تبحث التنمية المستدامة عن تجاوز التفاوت والانفلات الحاصل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتركز على البعد العالمي لمشكلة تلويث البيئة بالرغم من اختلاف الرؤى ما بينهم بالنسبة لهذه المشكلة، فبالنسبة للدول المتقدمة يكمن الإشكال في التقليل من المخلفات الملوثة للبيئة مثل $Co^2$ من جهة وتقليل عدد الملوثين من جهة ثانية، أما بالنسبة للدول النامية فتبرز المعضلة في مصفوفة النمو الديمغرافي، الأمر الذي يستلزم تكريس خبرات الدول المتقدمة لمعالجة إشكالية النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي عن طريق إيجاد نوع من الانسجام والتكامل بينهما من جهة ويسمح أيضا بالتقليل من المخلفات ومن الملوثين الذين يزيد عددهم مع تزايد حجم النمومن جهة ثانية، وكل هذا إنما يتحقق عن طريق إجراء تغيرات كيفية في منهاج النمو، وهو بدوره يتطلب تغيرات هيكلة، تغيرات في الإنتاج والاستهلاك[1]

د. **التنمية المستدامة تعتمد على أسس واعتبارات بيئية فيما يتعلق بكل من:**

- **قاعدة المدخلات :** تشمل كل من الموارد المتجددة التي يجب استغلالها بمعدل لا يفوق قدرتها أومعدل تجددها، والموارد غير المتجددة فيجب استغلالها بعقلانية وبأكثر كفاءة ممكنة، وتجدر الإشارة هنا إلى قاعدة" سرفيان كوزي للتنمية المستدامة Serafian " Rule "
Quasi Sustainbilityوالتي تنص على أن الناتج من استخدام الموارد الناضبة أوالغير متجددة يجب استخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية، واستثمار باقي العائد في مشاريع تخدم مصالح الأجيال المستقبلية.
- **قاعدة المخرجات :** يجب أن لا يتعدى معدل تزايد المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة ولا يضر بها مستقبلا ولا يؤثر على خدماتها

أ. تحفيز المشاركة الشعبية العامة وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحوتحقيق أهداف مشتركة لتدعيم منهجية متكاملة للاستدامة.

ب. الاستفادة من تجارب الآخرين ومن التكنولوجيا المحققة في مجال المحافظة وتحسين البيئة.

[1]- BURGENMIER Breat, **Economie du développement durable**, de Boeck, Belgique, 2007, P43.

ج. تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هوالأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

د. هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأف ا رد في المقام الأول، فأ ولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

هـ. تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع[1] .

أن توفر مثل هذه الخصائص في التنمية المستدامة يشكل عامل مساعد أوعامل دعم لها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، الايكولوجية والاجتماعية.

2. **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد ، مستمرة، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وإن كانت غايتها الإنسان إلا انه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدف التنمية المستدامة يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة . ومحاولة الموازنة ما بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية ومع مراعاة الأمن البيئي وعليه هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة كما يوضح الشكل رقم(1) [2] :

الشكل رقم ( 1 ) : أهداف التنمية المستدامة

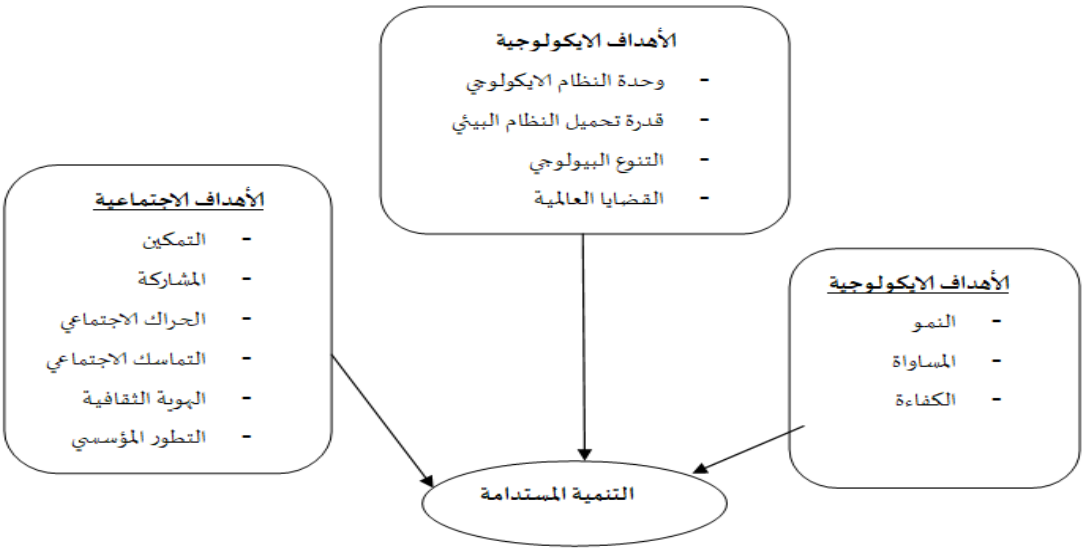


المصدر: دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة : بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 72.

[1]- عدلي علي أبوطاحون، **إدارة وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية**، دار النشر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000 . ص 150.

[2]- .منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية ، الجزائر، الطبعة الأولى 2010 ، ص 159- 160.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في ما يلي [1] :

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومضمون وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية، حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين الطبيعة والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، حيث تنمي إحساسهم اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام الجديد والمتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أوعلى الأقل أن تكون هذه المخاطر وهذه الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكانية إيجاد حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، بحيث يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.
- تغيير نوعية النمو : حيث تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو حيث تتطلب تغييرا في مضمون النمو يجعله أكثر كثافة في استخدام الطاقة ويجعل عوائده أكثر إنصافا.

دمج الشؤون البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرارات.

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجد أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 29 – 30.

يعتبر البشر أهم عنصر تهتم به التنمية المستدامة فهي تسعى لتلبية حاجاتهم وتنظيم حياتهم حتى يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بمعرفة وحكمة، فالتنمية المستدامة كطائر ذي جناحين أحدهما التنمية الاجتماعية المتواصلة وثانيهما التنمية الاقتصادية المتواصلة واللتان تمكنان البشر من رسم خطط حكيمة لاستخدام مواردهم الطبيعية وزيادة دخولهم الاقتصادية وتنظيم حياتهم الاجتماعية على الرغم من أن هذه الأهداف قد يكون بينهم تناقض واختلاف، إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتناسق، فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية( البيئية ) مما يسمح بتلبية حاجات الجيل الحالي والمستقبلي، فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير مجتمعات تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس الأهمية .

**المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها**

1. **أبعاد التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة هي تنمية بأربعة أبعاد متكاملة ومترابطة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، تتمثل هذه الأبعاد في كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية (الاجتماعية ) والبيئية والتكنولوجية، ولا يكفي القول بأن هذه الأبعاد مترابطة معا بل لابد من الإشارة إلى أنها متداخلة ومتكاملة ومتفاعلة أيضا.

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[1]

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف **التنمية المستدامة** كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.[2]

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة.[3]

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي. [1]

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا مشترك، ترجمة محمد كمال عارف، 1989، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، الكويت، 1987.

[2] دوجلاس موسشين، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 63.

[3] غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007، ص 159.

أن التنمية المستدامة ترتكز على المساواة والعدالة بين الأجيال، فهي تعمل على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

**الشكل رقم(01): أبعاد التنمية المستدامة**

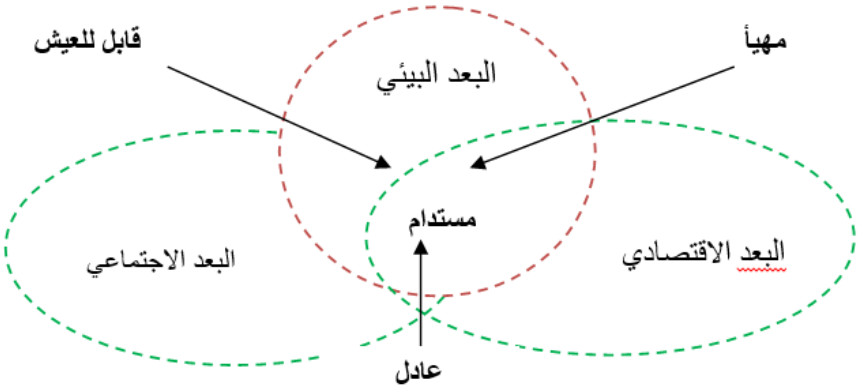


**Source**: J. Ernult, A. Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes: évolution et perspectives**, cahiers du CEREN 21 2007, p14.

أ. **البعد الاقتصادي:** يعتبر الفكر الكلاسيكي مصدر المنظور الاقتصادي لهذا النوع من التنمية وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة ممكنة، والذي يقاس بدوره في أغلب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية مثل المستوى المعيشي والصحي والتعليمي ...الخ، يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بتعيين الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة إذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية [2] .

يقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال استغلال أمثل للموارد الطبيعية المتاحة، إن الملاحظ اليوم هوالتفاوت الكبير في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ما بين الدول المتقدمة والنامية، حيث نجد في الدول الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يتم استهلاكه في الدول النامية، حيث نجد أن التنمية المستدامة عند الدول الصناعية تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن أمثلة ذلك استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات

[1] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف ، 07-08 أفريل 2008، ص 4.

[2] - منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية ، الجزائر، الطبعة الأولى 2010 ، ص 161

المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE ) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة ويندرج ضمن هذا البعد ما يلي : [1]

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :** بمعنى إحداث تغير في نمط الاستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية، كتلك التي تهدد التنوع البيولوجي ونذكر منها استهلاك الدول خاصة المتقدمة المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض كما تتطلب إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد .
- **تقليص تبعية البلدان النامية :** في ظل العولمة والانفتاح الدولي والعلاقات التجارية الدولية المتشابكة أصبحت اقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض، فتخفيض الدول الصناعية لحصة استهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على صادرات الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في نموصادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وبالتالي حرمانها من الحصول على موارد مالية تحتاجها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل حل هذه المعضلة على الدول النامية اعتماد نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي مما يسمح لها بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة.
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:** إن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية مثل الطاقات الأحفورية نجم عنه مع مرور الزمن بروز مشكلات التلوث العالمي، والتي تساهم فيها الدول المتقدمة بشكل يفوق مساهمة الدول النامية، ومن هنا لابد على هذه الدول المتقدمة الأخذ على عاتقها إيجاد حلول لهذه المشاكل على إعتبار أنها مسؤولة عن بروزها وضلوعها في أساس المشكلة عن طريق استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وبكفاءة أكثر وحماية النظم الطبيعية، بالإضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى على اعتبار ذلك هوالاستثمار المستقبلي للعالم.
- **المساواة في توزيع الموارد** : تعتبر الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنموالاقتصادي والتي أصبحت مسؤولية كل من البلدان الفقيرة والغنية معا، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد الطبيعية والمنتجات والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى التعليم والحقوق السياسية فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع تكون كلها أقرب إلى المساواة.

[1] - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص 28 - 31

- **الحد من التفاوت في مستوى الدخل :** إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.
- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :** وتعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية وأمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 %من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج محلية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنموالسريع للسكان والتخلف الناجم عن الاستعمار.
- **تقليص الإنفاق العسكري :** إن سيطرة منطق القوة أدى بالدول سواء المتقدمة أوالنامية إلى التسارع نحوالتسلح مما جعل جزء من مواردها المالية يحول إلى هذا الاتجاه وبالتالي فإن توفير ولوجزء صغير من هذه الموارد من شأنه الإسراع ودفع عجلة التنمية.

ب. **البعد الاجتماعي:** يوضح هذا البعد العلاقة ما بين الإنسان والبيئة وكيفية تحسين مستوى الرفاهية من خلال حصول استقرار النموالديمغرافي وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان، بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع، التعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية : [1]

- **تثبيت النموالديمغرافي :** إن للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهميته، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، فاستمرار النموالديمغرافي بنفس المعدلات الحالية أضحى أمرا مكلفا بالنظر إلى الضغوط الناجمة على الموارد الطبيعية مما يقلل قاعدتها المتاحة لإعالة كل ساكن، ومن هذا لابد من العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت النموالسكاني، والتزايد الكبير لسكان العالم اللامدروس يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء، تدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية .
- **أهمية توزيع السكان :** يكتسي توزيع السكان أهمية كبرى بالنظر إلى كون الاتجاهات الحالية نحوتوسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فهي تقوم أي المدن بتركيز النفايات والموارد الملوثة ذات الانعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني التقليل من نسبة هذه المدن من جهة، والنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار السلبية للتحضر

[1] - دوجلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية :** إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية كتعليم القراءة والكتابة، توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة، وتركز على ضرورة وصول هذه الخدمات إلى الفئات الأكثر فقرا، كما تعني التنمية المستدامة فيما وراء الحاجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المدربين والعاملين في مختلف القطاعات.
- **الصحة والتعليم :** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وذلك من خلال مثلا الاهتمام بصحة السكان العاملين وتأهيلهم علميا أمر من شأنه دفع وتعزيز التنمية الاقتصادية، والبداية يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محوالأمية ومنع التسرب المدرسي وتطوير التعليم وكذا تعليم المزارعين وغيرهم من سكان القرى الذي من شأنه أن يساهم في حماية الغابات والتنوع البيولوجي حماية أفضل.
- **دور المرأة :** بالرغم من أن المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل، والقائم على رعاية وتربية الأطفال الذين سيتم الاعتماد عليهم مستقبلا في تحقيق وقيادة عملية التنمية، إلا أنه غالبا هي أخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال، ولدور المرأة أهمية خاصة في البلدان النامية نظرا لكونها القائم الرئيسي بشؤون الزراعة والرعي، الصناعات الصغيرة ومن هنا فإن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.
- **حرية الاختيار والديمقراطية :** يعتبر النمط الديمقراطي في الحكم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية، فالمجتمع العاجز عن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذها كما في حالة الدول النامية يمثل عامل إخفاق لجهود التنمية نتيجة عدم إشراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة [1] .

ج. **البعد البيئي :** يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية " والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها، وأن أي تجاوز لهذه الحدود يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي فالتنمية المستدامة من الناحية البيئية تعني وضح الحدود أمام كل من الاستهلاك، النموالسكاني، التلوث، أنماط الإنتاج الملوثة، استنزاف الموارد الطبيعية بصفة عامة وذلك من خلال الأسس والاعتبارات البيئية حيث نذكر منها:

**قاعدة المخرجات :** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

[1] - خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

**قاعدة المدخلات :** وتضم مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء وكذا مصادر غير متجددة مثل المحروقات وهذه المصادر يجب الحفاظ عليها من خلال : [1]

- **حماية الموارد الطبيعية :** تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى الحفاظ على الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصائد الأسماك خاصة مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية المتزايدة، هذه الحماية والتي نعني بها الاستخدام الكفء مثل تبني الممارسات والتكنولوجيا الزراعية المحسنة والتي تزيد من مرد ودية الإنتاج وذلك بتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية والبحرية وضمان سلامة الأغذية البشرية، أضف إلى ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص الأغذية في المستقبل وبالتالي تهديد المجاعة لجزء كبير من سكان المعمورة، وقد حثت الحكومات في عدة مناسبات على الاهتمام أكثر بهذا الموضوع وعلى سبيل المثال فقد ورد ضمن نص إعلان قمة الأرض بجوهنسبورغ في البند رقم (12) على ما يلي " :إن البيئة العالمية تواصل المعاناة، فنضب الثروة السمكية في استمرار ، والتصحر يلتهم المزيد من الأراضي الخصبة والتأثير العكسي لتغيير المناخ واضح بالفعل من خلال الكوارث الطبيعية التي تقع بصورة متقاربة ومفجعة، والدول النامية هي الأكثر عرضة، وتلوث الهواء والماء والحياة البحرية يحرم الملايين من العيش الكريم" .
- **الحفاظ على المحيط المائي وصيانته :** إن ما يميز إستغلال الموارد المائية اليوم هوالإسراف إضافة إلى التلويث المستمر للمياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، حيث ثبت أنه رغم كمية الماء الذي يغطي معظم مساحة الكرة الأرضية إلا أن المياه العذبة لا تغطي سوى 2,53 % وثلثي كمية هذه المياه تتركز في الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي الدائم، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق تحسين كفاءة شبكات المياه، تحسين نوعية المياه السطحية واستغلالها بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد عليها، وكذا استغلال المياه الجوفية بمعدل لا يفوق معدل تجددها.
- **حماية التنوع البيولوجي** : يقصد بذلك صيانة ثراء الأرض وتنوعها البيولوجي خاصة الغابات التي هي نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقارب 28 % من القارات ولذا فإن تدهورها أوإ ا زلتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية، ومنه فالتنمية المستدامة تعني صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية، وإن أمكن وقفها.

[1] - زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري :** إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثارا سيئة في البيئة خاصة انبعاث الغازات السامة والأبخرة وإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، ويتوقع العلماء إن آثار هذه الغازات قد ترفع درجة حرارة الكون بحلول منتصف القرن الحالي بين درجتين إلى اربعة درجات مئوية، هذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة من شأنه إحداث حالة من الفوضى البيئية المدمرة والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويعني ذلك عدم الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الفيزيائية والبيولوجية إضافة إلى تدمير طبقة الأوزون، وهذه المحافظة إنما تتم من خلال تكييف النشاط البشري مع هذه المتطلبات.

د. **البعد التقني :** يهتم هذا البعد بالبحث والتحول إلى تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل تأثيرا على البيئة، تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية عن طريق مراعاة ما يلي:

- استخدام تكنولوجيا أنظف والأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وكذا النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها للحد من التدهور البيئي، فكثيرا ما تكون التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية أقل كفاءة وأكثر سببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية.
- الحد من انبعاث الغازات : وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى تدنية المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الدفينة( الحرارية ) وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استهلاك الوقود الأحفوري وإيجاد مصادر طاقوية بديلة متجددة غير حرارية وآمنة ونفقتها محتملة لإمداد المجتمعات الصناعية.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون على اعتبار أن بعض أجزاء النظام البيئي لا يمكن تعويضها، فمثلا تهديد خطر ثقب طبقة الأوزون التي تعتبر بمثابة غلاف يحيط بكامل الكرة الأرضية ومكونها الأساسي هوغاز الأوزون ( O3 ) والذي يمثل أحد مشتقات الأوكسجين، بسبب الانبعاثات والتلوث في العالم أخذت كثافة غاز الأوزون المكون لهذه الطبقة يقل شيئا فشيئا بسبب تواجد كثيف ( غازات الفلوروكربونات CFC ) .
- ولخطورة هذه الظاهرة جاءت " اتفاقية كيوتو[1] " لتنادي بالتخلص من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون وتوضح من خلالها أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هوأمر ممكن ومنه نقول أن أبعاد التنمية المستدامة السالفة الذكر هي أبعاد متكاملة وليست متنافرة إضافة إلى أنها أبعاد متداخلة، حيث أن الإجراء المتخذ في إحداثها من شأنه المساهمة في تعزيز الأهداف

[1] - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره ، ص ص 262 – 263

الاقتصادية وكذا فهي تعبر عن طبيعة مفهوم التنمية المستدامة المتعدد الاختصاصات بشكل واضح.

2. **مؤشرات قياس التنمية المستدامة:** لجأت بعض المؤسسات والهيئات الدولية إلى تطوير مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ممثلة في اتجاهين رئيسيين يتمثل أولهما في اتجاه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية حيث يرمي إلى صياغة مؤشر فريد ومركب يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية، أما الاتجاه الثاني فهواتجاه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويشكل مفهوما لتطور مؤشرات البيئة وتم إتباع هذا المنهج من طرف حكومات ومنظمات دولية أخرى.

حاولت لجنة التنمية المستدامة إقامة هيكل تنظيمي منسجم يتم تطبيقه على التنمية المستدامة وقد ارتكزت من أجل هذا على الإطار المنهجي الذي سطرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في بداية التسعينات ألا وهومنوال ضغط- حالة- جواب ويتعلق الأمر بمصفوفة متكونة عموديا من مختلف عناصر وأبعاد التنمية المستدامة وأفقيا من ثلاثة أنماط من المؤشرات:

أ. **مؤشر الضغط :** يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة كالنشاطات الإنسانية والتلوث وانبعاثات الكربون، حيث سعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر الأول بضم التركيبات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظة ضغط بلفظة القوة المحركة.

ب. **مؤشر الحالة :** يفصل حالة التنمية المستدامة مثل نوعية الجو والماء والتربة ...الخ.

ج. **مؤشر الجواب** ( الاستجابة ) : يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية في إقامة التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة أوالمساعدات التنموية مثلا.

في نهاية سنة 1997 تم وضع قائمة ل 134 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وايكولوجيا ومؤسساتيا، كل منها مرفقا ببيان منهجي دقيق في إطار القوة المحركة حالة - جواب، حيث تستجيب هذه المؤشرات إلى المبادئ المعلنة عنها في الفصول الأربعون من أجندة القرن 21 التي أقرت عام 1992 خلال قمة الأرض في " ريوديجانيرو " والتي كانت عبارة عن خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية اتجاه التنمية المستدامة في كل العالم حسب ما يوضحه الجدول رقم(02).

**الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية**

| | البيان | مؤشرات القوة المحركة | مؤشرات الحالة | مؤشرات الجواب |
|---|---|---|---|---|
| الاجتماعي | انعاش التربية<br>تحسين الجمهور<br>التكوين | -نسبة تغير المتمدرسين.<br>-نسبة التسجيل في الابتدائي ( الخام والصافي ) .<br>-نسبة التسجيل في الثانوي ( الخام والصافي ).<br>-نسبة محوالأمية لدى الكبار | -وصول الأطفال الدرجة الخامسة ابتدائي.<br>-معدل التمدرس.<br>-اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات.<br>-عدد النساء من بين 100 رجل في مواقع عمالة مكثفة. | حصة النتائج الداخلي الخام في التربية |
| الاقتصادي | المصدر والميكانزمات المالية | -التحويل الصافي للمصادر<br>-مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أوالمحصل عليها ( نسبة مئوية من الناتج الوطني الخام ). | -ديون.<br>-خدمة ديون / صادرات. | -النفقات العمومية من اجل حماية البيئة.<br>-قيمة تمويل جديد أوإضافية من اجل تنمية مستدامة. |
| البيئة | حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها | -التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية<br>-استهلاك كل ساكن للمياه. | -مخزون المياه الجوفية.<br>-الحاجة البيوكميائية إلى الأوكسجين في السواقي. | -تغطية معالجة المياه القذرة.<br>-كثافة الشبكات المائية. |
| المؤسسات | المعلومات من اجل اتخاذ القرارات | / | -أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 ساكن.<br>-الحصول على المعلومات. | -برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة.<br>-الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية. |

**المصدر** : تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة 2000.

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع فئات رئيسية وهي مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤشرات مؤسسية.

د. **المؤشرات الاقتصادية:** نميز ضمن هذه المجموعة بين مؤشرات البنية الاقتصادية ومؤشرات أنماط الإنتاج الاستهلاك [1].

هـ. **مؤشرات البنية الاقتصادية:** نظرا لكون مؤشرات النمو الاقتصادي التي كانت سائدة من قبل لا تعطي فكرة واضحة عن التباين في توزيع الثروات، كما لا تعكس القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم

[1] - باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 218 – 219.

استخدمها في عمليات الإنتاج، فكان لابد من تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة تكون ذات علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، من خلال إبراز حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي التي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية ، وبالتالي فان أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- الأداء الاقتصادي :يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي.
- التجارة :تقاس من خلال الميزان التجاري.
- الحالة المالية :تقاس من خلال نسبة الدين من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

**أنماط الإنتاج والاستهلاك:** وهي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة نظرا لكون أن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في العالم هي أنماط غير مستدامة، نجم عنها استنزاف كبير للموارد الطبيعية وإضعاف للقدرة الاستيعابية للبيئة، ومن هنا كان لابد من إحداث تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر تلازما مع البيئة، من أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة نذكر:

- استهلاك المادة :تقاس بمدى كثافة استخدام المادة (أي كل المواد الطبيعية الخام) في الإنتاج.
- استخدام الطاقة :تقاس بنسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد، نسبة الطاقات المتجددة من استهلاك السنوي وكذا كثافة استخدام الطاقة.
- إنتاج وإدارة النفايات : ويتم قياسها بكمية النفايات الصناعية والمنزلية المنتجة، إنتاج النفايات الخطرة، إدارة النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات

.

و. **المؤشرات الاجتماعية:** نميز ضمن هذه المؤشرات ما بين مؤشرات تقيس لنا مدى تحقيق المساواة الاجتماعية، مؤشرات الصحة العامة، السكن، الأمن والسكان.

**المساواة الاجتماعية :** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، وترتبط ارتباطا وثيقا مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، إتاحة الفرص واتخاذ القرارات، تبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- الفقر :يقاس عن طريق نسبة السكان تحت خط الفقر، معامل توزيع الدخل، معدل البطالة.
- المساواة في النوع الاجتماعي :تقاس بنسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور.

**الصحة العامة :** تجدر الإشارة إلى أنه يوجد ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغداء صحي هومن أهم مبادئ التنمية المستدامة ويمكن إجمال أهم مؤشرات الصحة فيما يلي:

- حالة التغذية :تقاس بمستوى التغذية للأطفال.
- الوفاة :تقاس بمعدل الوفيات تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح :يقاس بنسبة السكان المخدومون بمياه الشرب والصرف الصحي.
- الرعاية الصحية :تقاس بنسبة الأطفال المحصنون ضد الأمراض بالإضافة إلى نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.

**التعليم :** يعتبر التعليم متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة لذا يجب إعادة توجيهه لخدمتها، ومن أهم مؤشرات التعليم نذكر:

-مستوى التعليم :يقاس بنسبة الأطفال في مرحة التعليم الأساسي، ونسبة الشباب في مرحلة التعليم الثانوي.

-محوالأمية :تقاس بنسبة الكبار غير المتعلمين في المجتمع.

**السكن :** يعتبر توفير السكن المناسب من بين أهم احتياجات التنمية المستدامة، وبالرغم من ذلك نجد فئات كثيرة محرومة لا مأوى لها، خاصة في ظل ارتباط شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة عادة بالوضع الاقتصادي كنسبة نموالسكان، الفقر، البطالة بالإضافة إلى الهجرة العشوائية والتي تنجم عنها زيادة الضغط في المدن وزيادة المستوطنات العشوائية، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهومساحة السكن بالمتر المربع للفرد.

**الأمن :** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي ويقاس عادة بعدد الجرائم لكل 100 إلف شخص

**السكان :** هناك علاقة عكسية واضحة ما بين النموالسكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد عدد السكان في منطقة ما ا ازدادت معه نسبة استهلاك الموارد الطبيعية، نسبة التصنيع العشوائي، والنموغير المستدام مما ينجم عنه مشاكل بيئية متعددة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ويقاس الاتجاه نحوتخفيض السكان عادة بمؤشرين هما:

- معدل النموالسكاني.
- نسبة سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية.

**ز. المؤشرات البيئية:** [1]

**الغلاف الجوي :** من بين القضايا التي تندرج ضمن هذا الإطار نجد التغيير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء وهي قضايا ذات صلة مباشرة بصحة الإنسان، بالإضافة إلى استقرار وتوازن النظام البيئي، ومن بين أهم مؤشرات الغلاف الجوي نذكر:

التغير المناخي : يتم قياسه من خلال تحديد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون .

ترفق طبقة الأوزون : تقاس من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

نوعية الهواء : يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

**الأراضي :** من بين ما يميز مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة طرق استخدام الأراضي والكيفية التي يتعامل بها مع الموارد الطبيعية للأرض، بالإضافة إلى كيفية معالجة التلوث الذي يصيبها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي نذكر:

- الزراعة : يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، وكذا استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات : تقاس بنسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية، وكذا كثافة استغلال أخشاب الغابات.
- التصحر :يقاس من خلال نسبة الأراضي المتصحرة إلى مساحة الأراضي الكلية.
- الحضرنة : وتقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أومؤقتة .

**البحار والمحيطات والمناطق الساحلية :** تشغل البحار والمحيطات نسبة 75 % من مساحة الكرة الأرضية، وبالنظر إلى مساحتها الهائلة فإن تسيير وإدارة هذه الأنظمة البحرية بطريقة مستدامة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية وما يزيد من أهمية هذه المناطق هوتركيز أكثر من ثلث سكان العالم في المناطق الساحلية، بحيث يشكل النظام البحري أهم وسائل كسب العيش، من بين المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية نذكر:

- المناطق الساحلية : تقاس بنسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية، وكذا بتركيز الطحالب.
- -مصائد الأسماك :تقاس بمعدلات الصيد حسب النوع.

**المياه العذبة :**الماء هوعصب الحياة وعنصر حيوي وجوهري بالنسبة لعملية التنمية، ومن ثمة كان لابد من العمل على حماية هذا المورد الهام من الاستنزاف والتلوث، وقد أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه اليوم في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، وعادة ما يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين هما:

- نوعية المياه :تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا، ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 214- 218 .

- كمية المياه :تقاس بنسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي تم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

**التنوع الحيوي** : لا احد اليوم ينكر علاقة التنمية بالبيئة، وإن توسع في الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة بحيث أصبح حماية التنوع والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويقاس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- الأنظمة البيئية :تقاس بنسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية، وكذا مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- الأنواع :يتم قياسها بنسبة أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض.

ح. **المؤشرات المؤسسية :** [1] يمكن إجمالها فيما يلي:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .
- تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة.

الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال، ويتم قياسها من خلال:

- نسبة المشتركون بشبكة الانترنيت إلى مجموع السكان.
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية .

تميزت هذه المؤشرات التي وضعها برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني بالمرونة الكافية ليتم قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن إجراء مقارنات، حيث تم اختبار هذه المؤشرات من بعض البلدان من جميع الأقاليم قصد تحليل انطباقها على أوضاعها، فبالنسبة لمنطقة إفريقيا مثلا وقع الاختيار على كل من جنوب إفريقيا، غانا، كينيا، المغرب وتونس ونجد في التجربة التونسية في مجال الصحة مثلا أنه قد تم الاحتفاظ بجميع مؤشرات الأمم المتحدة بالإضافة إلى اقتراح مؤشر إمكانية الحصول على العلاج وبالنسبة لتخطيط المدن والمستوطنات البشرية فقد تم اقتراح مؤشر عدد السكان لكل غرفة ليحل محل المساحة المتوسطة القابلة للسكن لكل شخص

[1] - عثمان محمد غنيم، مجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

3. **أساليب تحقيق التنمية المستدامة:**[1] تعتبر الآثار السلبية للبيئة التي انعكست على الموارد الاقتصادية والبشرية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، وذلك لما يترتب على هذه الآثار من تأثير بالغ على الناتج الوطني وأيضا على إنتاجية الشركات والمؤسسات وقدرة الأفراد الصحية على العمل والإنتاج، كما تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل وهي:

**أولا- مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية:** إن تطبيق نظام إدارة فعال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية وبالمرافق والوحدات الخدمية، ويعمل أيضا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه.

ويعتبر استخدام أسلوب دورة حياة المنتج من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في حصر وتحديد كمية الفاقد من الخامات والطاقة والإنتاج المعيب، والتي تتسبب في زيادة معدلات التلوث البيئي بأنواعها وانخفاض كمية الإيرادات المحققة للشركات ومؤسسات الأعمال.

ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الموارد والخامات بما يؤدي إلى الحد من استخدامها لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من الموارد والطاقة بأنواع أخرى منها التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة.

**ثانيا- الاستخدام الأكثر كفاءة للمدخلات:** من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم المختلفة هي محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهذا ما أدى إلى إضفاء نوع من التركيز على عمليات التصنيع الأكثر كفاءة التي تستخدم المدخلات بكفاءة متزايدة وإخراج قدر اقل من النفايات لكل وحدة منتجة وتتمتع برقابة جودة أفضل وتنتج قدرا قليلا من النفايات، بحيث أصبح تصميم المنتج نفسه وحجمه وعبوته إحدى الوسائل الهامة لخفض موارد المدخلات، وهذا من خلال استخدام أجزاء المكونات التي يمكن إعادة تدويرها، ويدخل ذلك ضمن تصميم دورة حياة المنتج الذي يعتبر من الأساليب التي ترقى بالتنمية المستدامة

**المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر**

يكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة، حيث لوحظ اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام. وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، وقضايا ارتبطت بالتنمية الصناعية. فأصبحت الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أكثر وضوحا، وهذا ما أدى الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

[1]- منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره ، ص ص 167 - 172

**المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر**

1. **تعريف الاقتصاد الأخضر:** مفهوم كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديق لها ولا يسبب لها أية تلوث أو على الأقل لا يضيف أو يزيد على البيئة، المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي إلى تدهورها. أن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال ومنها المياه الجوفية والمعادن في المحاجر والتربة والهواء والغابات والأشجار والبراري وهذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وأن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير المنظمة البيئية ولذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من أجل الحفاظ على البيئة وحتى يحمي البيئة من التدهور.

**يعرف الاقتصاد الأخضر** وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[1] بأنه "هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية.
ويمكن تعريفه بأنه "واحد من الأسباب التي تؤدي إلى تطور ونمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد، وتحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ إلى تقليل الأخطار والندرة البيئية".

إن الاقتصاد الأخضر "هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي".

يعرف أيضا بمفهومه البسيط بأنه "هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة".

2. **مؤتمرات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر**:[2] لقد كان القرن العشرين هو أكثر القرون تقدما وتطورا، وقد استطاعت الحضارة الإنسانية خلاله من المرور بقفزات كبيرة على جميع الأصعدة التكنولوجية، الصناعية، الاقتصادية والتجارية، وعلى المستويات العسكرية أيضا. وفي الوقت ذاته شهد هذا القرن الكثير من الصراعات السياسية والحروب العالمية والتي أدت في النهاية إلى وضع مؤسسات دولية حكومية ترعاها الأمم بنفسها، إلا أن كل هذا التطور والتقدم والحروب والكوارث كانت قد استنزفت البيئة وهددت كوكبنا وسر وجودنا على كوكب الأرض تهديدات كبيرة وحقيقية فما كان إلا أن يقف العالم مطولا عند هذه النقطة

[1] STEVEN Stone, **The role of green economy in sustainable development**, 7-8 octobre 2010, page 22

[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المنتدى البيئي الوزاري العالمي حول الاقتصاد الأخضر**، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة، نيروبي، 2012.

وخصوصا بعدما أصبحت حركات الضغط ومنظمات المجتمع الدولي تلعب دورا مؤثرا في داخل الدول، وأيضا مع تزايد أهمية السير نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

فكانت الدعوة لعقد قمة للأرض وهي الأولى من نوعها في مدينة ستوكهولم السويدية عام 1972 ومن هنا بدأ المشوار.

أ. **قمة الأرض في ستوكهولم (قمة البيئة البشرية) 1972**: أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، وبناء على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية. وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة من 5- 16 يونيو عام 1972مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها. وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها.

وقد صدر عن هذا المؤتمر في ختام أعماله إعلاناً عن البيئة الإنسانية متضمناً أول وثيقة دولية بمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار بالإضافة إلى خطة العمل الدولي وهي تتكون من 109 توصية و26 مبدأ، وإذا نظرنا إلى إعلان ستوكهولم فإننا نلاحظ أنه قد أكد في أول مبدأ من مبادئه على أن للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة وفي ظروف حياة، في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاهية، وأن على الإنسان واجباً مقدساً لحماية وتحسين بيئته من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

ب. **قمة الأرض في ريو دى جانيرو (البيئة والتنمية) 1992**: روجت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مؤتمراتها وندواتها ومنشوراتها غير أنها لم تنجح في تحقيق هذا النمط من التنمية المستدامة عبر برنامج تعاونها الإنمائي مع الدول النامية فالجنوح نحو التنمية المستدامة نحو الاهتمام البيئي البحت على حساب الشاغل الاقتصادي الإنمائي هو في الحقيقة من الأولويات البيئية الخاصة بالدول الصناعية المتطورة وهذا هو مصدر قلق البلدان النامية.

وقد تحملت الأمم المتحدة مسئولية مشروع التنمية المستدامة علي الصعيد العالمي وخاصة خلال السنوات ال15 الماضية وتحديدا منذ قمة الأرض 1992 الذي عقد في البرازيل في ريو دي جانيرو. فقد حضر هذا المؤتمر أعداد غير مسبوقة من ممثلي الدول والحكومات والمجتمعات المدنية والاقتصادية حيث حضر المؤتمر 176 دولة و1400 منظمة غير حكومية.

ج. **قمة الأرض جوهانسبرغ (التنمية المستدامة) 2002:** انعقد هذا المؤتمر في جنوب إفريقيا وقد حضره عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات أعضاء الوفود الوطنية وقيادات من المنظمات الغير حكومية وقد ركز المؤتمر في افتتاحه على عدد من النقاط حول القضايا الهامة أهمها:

- أهمية تقليص الفجوة فيما بين دول الشمال والجنوب؛
- توفير الإمكانات المادية والبشرية للقضاء علي آفة الفقر الذي يعتبر عدوا للتنمية المستدامة في الدول الفقيرة وأهمية التضافر العالمي للقضاء علي تلك الآفة.

اعتبار مؤتمر القمة للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ هو امتداد لمؤتمر ريو 1992 الذي تمخض عنه إجراءات يجب علي الدول اتخاذها حيث سيتم في هذا المؤتمر مراجعة ما تم عمله خلال العشر سنوات الماضية من تحقيق لأجندة القرن (21) ومدى وفاء الدول بالتزامها.

د. **قمة الأرض ريو+20 (الاقتصاد الأخضر) 2012**: استضيف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20 ، في ريو دي جانيرو -البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2012م. حيث ضم مائة من رؤساء الدول والحكومات، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

وقد تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) تنفيذا لقرار الجمعية العامة 236/64 حيث انعقد في البرازيل في 20-22 يونيو 2012 للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، في ريو دي جانيرو، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وركز المؤتمر على موضوعين هما:

- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر؛
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة .وقد أبرزت الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20 سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، والتي تشمل وظائف لائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث.

3. **المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية:** إن استخدام هذا المفهوم يتم لمساقات مختلفة تشمل على مايلي :-

- التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها .

- تقيم واستخدام المعلومات المالية والفيزيائية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة الإدارية للبيئة (EMA) .
- تخمين المؤثرات البيئية الخارجية وكلفها التي يطلق عليها محاسبة الكلفة الكلية (FCA).
- التقرير عن مجمل المعلومات المحاسبية على مستوى المنظمة، ومعلومات محاسبة الموارد الطبيعية، ومعلومات أخرى لأغراض المحاسبة القومية.
- دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في سياق المفهوم الواسع للمحاسبة عن الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting .

وعلى مستوى المنظمة فان المحاسبة البيئية تأخذ أحداثها في سياق المحاسبة الإدارية، في تقيم نفقات المنظمة لأغراض أجهزة مراقبة التلوث، والإيرادات المتحققة من إعادة معالجة المواد ، والتخفيضات السنوية الناتجة عن استخدام المعدات الحديثة ذات الكفاءة العالية في الطاقة. والمحاسبة المالية المتضمنة التقرير والتقييم لمسؤوليات المنظمة الجارية تجاه البيئة.

ويمكن تلخيص الأبعاد البيئية التي تتناولها المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية معا بالإضافة إلى علاقتها بالتقارير الخارجية المرتبطة بها وكما هو موضح في الجدول رقم (01).

إضافة لذلك فان المحاسبة البيئية تتطرق إلى أمور تتجاوز المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ، حيث تسعى المحاسبة البيئية لتشمل تخمينات تخص البيئة الخارجية ذات الأهمية المرافقة إلى تحليل الكلفة والمنفعة . والتي تتضمن التأثيرات البيئية من عمليات المنظمة والتي يسمح بها قانونا ، إلا أن المنظمات المسببة لها لاتكون مطالبة بإدارتها أو تحمل نفقاتها ويطلق عليها "محاسبة **التكلفة الكلية من المنظور البيئي**" Full Cost Accounting from an Environmental Perspective .

على سبيل المثال فان معظم القوانين البيئية تسمح لمستوى قانوني من التلوث والانبعاث التي يكون لها أثر على الصحة للنظم الاقتصادية والإنسانية . وحيث إن هذه الانبعاث قانونية فان المنظمات المسببة لها تكون غير مرغمه على إدارة هذه المؤثرات أو تحمل أية كلف تترتب عنها ، بالرغم من إن هذه الانبعاث القانونية سيكون لها تأثير على البيئة، وبالأخص إن غالبية المنظمات لا تمثل المساهم الوحيد لهذه المؤثرات. كما في حالة تلوث مياه الأنهار والهواء في المدن. وعليه فان معظم المنظمات لا تسعى إلى تقدير هذه المسؤولية باعتبارات مالية . في حين إن هنالك البعض من المنظمات تقوم بالتخمين والتقرير عن دورها في تسبب هذه المؤثرات البيئية الخارجية ، عن طريق التقرير عن المؤثرات الاقتصادية والمحاسبة عنها ضمن مبادرات محاسبة الكلفة الكلية في المحاسبة البيئية.

أما المحاسبة عن الموارد الطبيعية فإنها تتولى توفير المعلومات حول مخزون وتدفقات ، الاستخدامات الفعلية والمحتملة ، القيمة المحتملة لاحتياطيات المصادر الطبيعية كالغابات والماء النظيف والمعادن . على سبيل المثال فان تقييم الغابات سيكون بغرض المساعدة في تقديم مصادر للمياه النظيفة للمجتمعات

القريبة أو لتوفير مصادر محتملة للأخشاب في السوق . المحاسبة الإدارية في بعض المنظمات التي تمتلك أراضي شاسعة كشركات الأخشاب والشركات النفطية وشركات المناجم والشركات الزراعية ستكون في الواقع نوع من محاسبة الموارد الطبيعية ، فمثلا شركات الأخشاب ستحتفظ بسجلات عن مخزون الأخشاب ، وهذه البيانات ستتطابق في النظم المحاسبية . وبالتأكيد سيكون هنالك بعض التكرار فيما بين الأنواع العامة لمحاسبة البيئة.

**الجدول رقم(03) الفرق بين المحاسبة والمحاسبة البيئية**

| المحاسبة على مستوى المنظمة | المحاسبة البيئية على مستوى المنظمة |
|---|---|
| **المحاسبة المالية .** | القضايا البيئية في **المحاسبة المالية .** |
| معايير المحاسبة المالية في تقارير المنظمة إلى الجهات الخارجية كالمستثمرين ودوائر الضريبة والدائنين. | إدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية على سبيل المثال الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الاستثمارات البيئية، ونفقات التزامات المنظمة البيئية وأية مصروفات أخرى تتعلق بأداء المنظمة البيئي. |
| **المحاسبة الإدارية .** | **محاسبة البيئة الإدارية.** |
| تطوير المنظمة للمعلومات المالية والكمية لدعم اتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية من قبل المدراء . | إدارة الأداء البيئي والاقتصادي عن طريق نظم المحاسبة الإدارية التي تركز على المعلومات الفيزيائية لتدفقات الطاقة والماء والمواد والفضلات بالإضافة إلى المعلومات المالية عن الكلف والإيرادات والادخار. |
| **التقارير الخارجية القانونية المرتبطة بالبيئة** | **العلاقة مع التقارير الخارجية الأخرى** |
| تخضع التقارير المالية للجهات الخارجية للقوانين المحلية والمعايير الدولية التي تحدد الكيفية التي تعالج بها البنود المالية المختلفة . إن تقارير المنظمات المالية تتضمن وبصورة متزايدة معلومات تخص البيئة والأداء الاجتماعي . إذ تتطلب بعض القوانين لبعض البلدان الإفصاح عن تلك المعلومات في التقارير المالية في حين أنها طوعية في بلدان أخرى .<br>بصورة عامة ليس هنالك متطلبات قانونية للتقارير الخارجية في المحاسبة الإدارية والمحاسبة الإدارية البيئية . | إضافة لذلك فان بعض المنظمات تستخدم المعلومات المالية البيئية لغرض إعداد تقارير إجبارية عن البيئة ، تقارير قومية ، أو تقارير طوعية تخص البيئة المستدامة . كذلك فان المنظمات تستخدم المعلومات المتوفرة من المحاسبة الإدارية البيئية لإغراض التقارير الإجبارية البيئية وإعداد التقارير الطوعية عن البيئة المستدامة . |

المصدر: International Federation of Accountants, "Environmental Management Accounting", New York 2005.

4. **محاسبة البيئة المستدامة :** أن المواضيع البيئية والاقتصادية يتم معالجتها معا ضمن إطار المحاسبة البيئية إلا أنها تمثل اثنين فقط من دعائم التنمية المستدامة ، إذ إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بان البشرية يجب إن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها . وان التنمية المستدامة تعرف بأنها تتضمن ثلاث دعامات أساسيه ألاقتصاديه والبيئية والاجتماعية . على سبيل المثال أمور التوظيف والثقافة والحضارة ، بالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة

والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والحياة . وعلى هذا الأساس الفكري فان عدد كبير من أصحاب المصالح بدءوا التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها التي يهدف منها لتتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة فحسب وإنما كذلك الجوانب الاجتماعية الضرورية والاساسيه للبيئة المستدامة .

وبموجب IFAC فإنها تعرف بأنها إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبيه ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها . وتتضمن عادة عملية التقرير والتدقيق المحاسبي بالإضافة إلى احتوائه على عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الإستراتيجي لإدارة البيئة .

**التعريف الشامل** يتضمن مجموعة عمل الأمم المتحدة عن المحاسبة للبيئة ، الذي يميز بشكل واضح الجوانب المالية والفيزيائية للبيئة . هذا التعريف تم التوصل إليه باتفاق دولي لأعضاء المجموعة التي تمثل 30 دولة . وبموجب المجموعة فان المحاسبة الإدارية للبيئة تعرف بأنها تحديد وتجميع وتحليل واستخدام نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الداخلية حول:

- المعلومات الفيزيائية حول استخدام وتدفقات ووجهة الطاقة والماء والمواد التي بضمنتها النفايات .
- المعلومات المالية المتعلقة بالكلفة للبيئة وتخفيضها والإيرادات .

إن الاتجاه المعاصر لمفهوم المحاسبة الإدارية يميل إلى إن إهمال البيئة والاهتمامات الاجتماعية سيؤدي إلى عدم الكفاءة ، إذ إن استخدام الموارد يتم عن طريق تعظيم قيمها في الأجل الطويل مع اخذ الاعتبارات المتعلقة بالجوانب الخارجية المرافقة لنشاط المنظمة.

**المعلومات المالية عن البيئة:** قد يختلف تعريف التكاليف المتعلقة بالبيئة اعتمادا على عوامل متعددة كالاستخدام المقصود من معلومات الكلفة ورأي المنظمة بما يمكن اعتباره بيئي والأهداف البيئية والاقتصادية وأسباب أخرى . وهنالك اثنين من أوسع البرامج استخداما في تعريف وتصنيف الكلف المتعلقة بالبيئة على مستوى المنظمة تشمل على تلك التي تخص وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي تخص وزارة البيئة اليابانية.[1]

تصنيف التكاليف الذي تم تطويره لأغراض التقارير المالية والتقارير القومية شائع أيضا وأثره على طبيعة معلومات الكلفة المتعلقة بالبيئة التي يتم تجميعها والتقرير عنها إلى ذوي المصلحة الخارجيين.[2]

[1] Euro stat, "**Definition and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenditure**", 2001

[2] US Environmental Protection Agency, "**An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool**", Washington 1995.

تتضمن الكلف المتعلقة بالبيئة مصروفات حمليه البيئة التي تشمل الكلف المتحققة لمنع طرح النفاية والانبعاث وكلف الرقابة والمعالجة للنفاية بعد تحققها وكلف التخلص من المواقع الملوثة . كما تتضمن المعلومات المالية الهامة التي يحتاجها الأداء البيئي في إدارة الكلف بكفاءة ، ومن أمثلتها كلف شراء المواد التي تصبح في النهاية نفاية وانبعاث . وقبول حقيقة مبدأ اعتبار كافة كلف شراء الموارد الطبيعية كالطاقة والماء والمواد بأنها مرتبطة بالبيئة . وفي المنشآت الصناعية حيث غالبية المواد المشترية تحول إلى منتجات نهائيه سيؤدي إلى زيادة دور إدارة كفاءة الكلفة لمؤثرات البيئة المتعلقة بالمواد لتلك المنتجات . فمن الطبيعي قيام المنظمات بدراسة كلف مشتريات المواد عند اتخاذ القرارات الإدارية للشراء ، ولكن ليس من المتوقع اعتبارها مرتبطة بالبيئة . إلا انه من الضروري النظر إلى هذه الكلف بأنها مرتبطة بالبيئة كي يكون بمقدور المنظمة توفير المعلومات لتقييم الجوانب المالية لإدارة البيئة فيما يخص المنتجات والنفاية الفيزيائية .

**الاستخدامات والمنافع :** إن أهمية هذا النوع من المحاسبة سيتحقق نتيجة التركيز البيئي المتحقق على مبادرات الإدارة الداخلية ورغبات الجهات الخارجية والذي سينتج عنه عملية إنتاج نظيفة وإدارة سلسلة التجهيز ، وتصميم منتجات وخدمات خضراء ومشتريات بيئيه مفضله ونظم إداريه بيئيه . خاصة وان الاهتمام يتزايد إلى توفير معلومات المحاسبة البيئية للإيفاء بمتطلبات التقرير الخارجي . وبذلك فهي ليست أداة لإدارة البيئة وإنما تمثل مجموعه من المبادئ والطرق توفر البيانات الأساسية التي تؤدي إلى نجاح نشاط إدارة البيئة . ومع الازدياد في مجموعة القرارات المتأثرة بالأمور البيئية ، فقد أصبحت المحاسبة البيئية أكثر أهمية ليس لقرارات البيئة فحسب وإنما لكافة أنواع أنشطة الإدارة .

**المطلب الثاني: ماهية التكاليف البيئية ومداخل قياسها.**

تعتبر التكاليف البيئية من بين التكاليف التي تتحملها الشركة والتي عرفت تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا للنشاط الكبير الذي عرفته شركات حماية البيئة وكذا الاهتمام المتزايد للدول بالبيئة وبغرض التعرف أكثر على التكاليف البيئية نورد ما يلي:

1. **تعريف التكاليف البيئية وأهميتها:** هناك العديد من التعاريف المختلفة للتكاليف البيئية وكذا عديد النقاط التي تبين أهميتها، وبغرض الإيجاز اخترنا تقديم ما يلي:

أ. **مفهوم التكاليف البيئية:**[1] التكاليف البيئية هي تلك التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الشركة في سبيل حماية البيئة والمحافظة عليها من آثار التلوث التي تحدثها الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات وكذلك النفقات التي تتحملها الشركة في صورة الأنشطة التي تقوم بها كعلاج لتخفيض الآثار السلبية التي أحدثتها.

[1] محمد على سيد إمبابى، **الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي)**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص ص 7-8.

كما عرفها البعض بأنها كافة عناصر النفقات المتولدة نتيجة لوفاء الشركة بمسئولياتها تجاه البيئة المحيطة بها. والتكاليف البيئية هي تلك النفقات التي تتحملها الشركة من أجل التوافق مع المعايير الشركة لقوانين البيئة والتكاليف التي تنفق من أجل تخفيض أو توقف انبعاث المواد الضارة، والتكاليف الأخرى المصاحبة لعملية تخفيض الآثار البيئية الضارة على العاملين والشركة ككل.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكاليف البيئية هي تلك التكاليف التي تتحملها الشركات في سبيل حماية البيئة والوقاية من الآثار السلبية لنشاطها.

2. **أهمية التكاليف البيئية:** إن للتكاليف البيئية أهمية كبيرة يمكن إيجازها باختصار فيما يلي:[1]

- البيئة ثروة قومية متوازنة من جيل لآخر وعليه تقوم التكاليف البيئية بإعداد المؤشرات اللازمة للتحقق من مدى التزام الجيل الحالي بشروط الكفاءة الاقتصادية في مجال البيئة والموارد الاقتصادية؛
- أدى تفاقم المشكلات البيئية إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف حماية البيئة لذا فإنه من الضروري أن يتولى نظام المحاسبة البيئية توفير البيانات حول مختلف هذه الآثار للاستفادة منها في وضع السياسات واتخاذ القرارات المناسبة؛
- لا تقف آثار التدهور البيئي عند الحدود الوطنية حيث يمكن أن تنتقل الملوثات من دولة إلى أخرى وذلك بسبب التطورات العالمية المعاصرة، وعليه فلابد من تقدير التكاليف البيئية لمصادر التلوث الخارجية حتى يمكن مطالبة الدول التي تسببت في هذا التلوث بالمشاركة في اقتسام هذه الأعباء؛
- قياس التكاليف البيئية يسهم في تقديم المعلومات اللازمة لتخطيط الأنشطة بالمشروع على أسس واقعية؛
- عدم قياس النفقات المتعلقة بتلوث البيئة بالمشروع يتعارض مع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فإن قياس التكاليف البيئية ومعرفتها من تمام التقيد بالمبادئ المحاسبية واحترامها.
- إجراء الدراسة المقارنة اللازمة للمفاضلة بين تكلفة التلوث وتكلفة منع التلوث من داخل المشروع وكذلك المفاضلة بين البدائل المختلفة لتكلفة منع التلوث، إن مثل هذه الدراسات تمكن الشركات من اختيار البديل الأقل تكلفة.

[1] شوقي السيد، **نحو خطة وطنية للعمل البيئي**، مجلة النيل (البيئة والتنمية)، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، العدد83، 2003، ص48.

3. **أنواع التكاليف البيئية:** هناك عدة أنواع للتكاليف البيئية وتقسم إلى تكاليف بيئية مباشرة وتكاليف بيئية غير مباشرة وتكاليف مرتبطة بالبيئة: [1]

أ. **التكاليف البيئية المباشرة:** وتتمثل في تلك التكاليف التي تدفعها الشركة بشكل مباشر، وتشمل ما يلي:

- تكاليف المعالجات الطبية للأمراض التي تسببها الشركات؛
- تكاليف الأجور والرواتب للمصابين بالأمراض التي أصيبوا بها خلال فترة عملهم وتعطلهم عن العمل؛
- تكاليف المحاصيل الزراعية التالفة في المناطق المتأثرة بالتلوث؛
- تكاليف التخلص من النفايات وتجنبها والمحافظة علي جودة الهواء؛
- تكاليف بيئية ناتجة عن المخلفات الصناعية؛
- تكاليف ناتجة عن المعالجات في الصناعات؛
- التكاليف البيئية الناتجة عن إعادة التدوير؛
- التكاليف البيئية المتعلقة بتقليل المخلفات وتقليل أضرارها من خلال استعمال بدائل تصنيع صديقة للبيئة.

ب. **التكاليف غير المباشرة:** وتتمثل في التكاليف التي تخدم مراحل الإنتاج ككل على سبيل المثال تكاليف الموارد البيئية المستنزفة خلال عملية الإنتاج مثل الهواء والماء والحياة البرية من نباتات وحيوانات.

ج. **التكاليف المرتبطة بالبيئة:** وتتمثل فيما يلي:

- تكاليف المواد لمخرجات الإنتاج وتشمل تكاليف شراء الموارد الطبيعية مثل المياه وغيرها من المواد التي يتم تحويلها إلى منتجات ؛
- تكاليف المواد لمخرجات غير المنتج وتشمل تكاليف الشراء (وأحيانا معالجة) الطاقة والمياه والمواد الأخرى التي تصبح مخرجات إنتاج وليست منتج (المخلفات و الانبعاثات)؛
- تكاليف التحكم بالمخلفات و الإنبعاثات وتشمل تكاليف تناول ومعالجة والتخلص من المخلفات و الإنبعاثات وتكاليف الاستصلاح والتعويض المرتبطة بالأضرار البيئية وأي تكاليف للتقيد بتشريعات ضبط التلوث؛
- تكاليف الوقاية وغيرها من تكاليف الإدارة البيئية وتشمل أنشطة الإدارة البيئية الوقائية مثل مشاريع وخطط إنتاج أنظف ؛
- تكاليف البحث والتطوير وتشمل تكاليف مشاريع البحث والتطوير المرتبطة بالمسائل البيئية؛

[1] محمد على سيد إمبابى، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 -13.

- التكاليف الأقل وضوحا للعيان وتشمل كل من التكاليف الداخلية والخارجية المرتبطة بالمسائل الأقل وضوحا للعيان مثلا المسؤولية القانونية والتشريعات المستقبلية وصورة الشركة أمام المجتمع.

4. **أهداف التكاليف البيئية:** إن تطبيق التكاليف البيئية لا يعد هدفا في حد ذاته، إنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

أ. إعداد بيانات التكاليف التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية على حدا مما يساعد الشركة على الآتي:

- متابعة الشركة لتطور وتغير هذه التكاليف من فترة لأخرى؛
- اتخاذ القرارات لتحقيق فعالية التكاليف البيئية، أي زيادة وتعظيم العائد منها؛
- إيجاد العلاقة بين التكاليف البيئية وغيرها من تكاليف الأنشطة الأخرى، مثل التكاليف الصناعية والتسويقية والإدارية؛
- إعداد تقارير التكاليف البيئية مما يوضح التزام الشركات بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة لأغراض الحفاظ على الموارد البيئية؛
- توضيح المسؤولية الاجتماعية البيئية للشركة حيث لم يعد هدف تعظيم الربح بمفرده صالحاً لضمان استمراريتها في تحقيق النمو المستمر والمتواصل لاستثماراتها فقد أصبح هدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضماناً لاستمرارية الشركة في نجاحها الاقتصادي.

ب. صنع القرارات وفهم ومتابعة التكاليف البيئية وأداء العمليات والمنتجات لغرض ضبط الكلفة وتسعير المنتجات.

ج. توسيع وتحسين وتحليل الاستثمار وتقييم العمليات لتشمل الآثار البيئية الخفية لدعم التطور وتصميم النظام العام للإدارة البيئية .

د. إدراج التكاليف البيئية في التقارير السنوية يساهم في مساعدة الأجهزة المختصة بالدولة في إعداد الخطط طويلة الأجل للموارد الطبيعية وتقارير المؤشرات البيئية للمناطق المختلفة بالدولة واللازمة لتحقيق الرقابة على عناصر تلوث البيئة.

هـ. تحقيق إدارة أفضل للتكاليف البيئية، يجب مراجعتها بشكل دوري، كشف جوانب القصور في البرنامج المحاسبي المتبع وتمكين الشركات من قياس الإيرادات والمنافع البيئية.

[1] شوقي السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص49 -50.

و. إمداد متخذي قرارات الاستثمار في أسهم الشركات بالمعلومات البيئية، يجعلهم يستثمرون في مجالات ذات كفاءة عالية في مكافحة التلوث، وتجنب تلك التي لا تأخذ في الاعتبار تكلفة التلوث البيئي عند إعداد قوائمها المالية.

5. **مداخل قياس التكاليف البيئية:** إن عملية قياس التكاليف البيئية ومقارنتها ليست بالسهولة بمكان بسبب صعوبة ترجمة تلك الآثار إلى بيانات ومعلومات كمية ونقدية كمقاييس منطقية تعوض عن الأضرار، وبغرض قياس تلك الآثار والتعبير عنها هناك العديد من المداخل التي سعت إلى تحقيق ذلك.

ومن أهم هذه المداخل:[1]

أ. **مدخل القياس النقدي:** يعتمد هذا المدخل على القياس النقدي لعناصر التكاليف البيئية فقط، وقد اقترح لذلك قائمة عمليات اقتصادية – اجتماعية تعد بشكل دوري مع القوائم المالية وذلك بهدف توفير معلومات عن تأثير أنشطة الشركة على المجتمع ولكافة الأطراف التي تحتاجها ويشير هذا المدخل إلى وجود ثلاثة أقسام كل قسم يرتبط بأحد مجالات التكلفة البيئية للشركة وهي:

- مجال الأفراد؛
- مجال البيئة؛
- مجال المنتج.

ويتضمن كل مجال من المجالات السابقة نوعين من التكاليف:

- التكاليف التي تنفقها الشركة اختياريا على الأنشطة البيئية في سبيل منفعة المجتمع؛
- التكاليف التي كان ينبغي على الشركة تحملها بناءا على المسؤولية الاجتماعية .

ب. **مدخل القياس المتعدد الأبعاد:** يعتمد هذا الاتجاه على قياس التأثيرات المترتبة على أنشطة الشركة بمقاييس مختلفة وذلك لصعوبة قياس بعض عناصر هذه الأنشطة نقديا مما توفر معلومات لمتخذ القرار تعكس تباين وأبعاد هذه الأنشطة بشكل سليم بالإضافة إلى أنها تضفي دلالة أكثر وضوحا عن هذه الآثار عما تضفيه هذه المعلومات ذات الطبيعة المالية لذا فان هذا الاتجاه يتسع ليشمل الأساليب التالية:

- **أسلوب القياس الوصفي:** يعد هذا الأسلوب من ابسط أساليب القياس وأكثرها شيوعا واقلها كلفة في مجال قياس التأثيرات البيئية فهو يعتمد على وصف الأنشطة البيئية التي تقوم بها الشركة وبذلك لا يعتمد على قواعد محددة في القياس وإنما يستخدم وصفا لظاهرة أو النشاط المراد قياسه بأسلوب إنشائي وصفي ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها استخدام القياس

[1] خليل ابراهيم رجب الحمداني، **التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية – نموذج مقترح**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للشركات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22و 23 نوفمبر 2011، ص ص 211-213.

النقدي أو الكمي وبهذا يوفر معلومات قد تفيد الشركة في اتخاذ القرارات في بعض الحالات الضرورية والتي يصعب معها توفير هذه المعلومات بأساليب القياس الأخرى.

- **أسلوب القياس الكمي:** يقصد بالقياس الكمي تعيين أعداد للإحداث أو الأنشطة أو الظواهر المطلوبة إن هذا الأسلوب يستخدم لتوفير معلومات كمية عن تأثير الأنشطة البيئية التي لا يمكن قياسها إلا نقديا وبما أن صورة هذه الأنشطة تتباين تبعا لنوع النشاط الذي تمارسه الشركة لذا فان وحدة القياس المستخدمة تتباين كذلك حسب طبيعة النشاط مما يتطلب تحديد النظام المناسب و وحدات القياس المناسبة لقياس هذه الأنشطة وبما يؤدي إلى الربط بين طبيعة هذه الأنشطة والهدف من قياسها بحيث تعكس الخصائص الهامة لعملية القياس ولا يوجد ما يمنع من اعتماد المحاسب على المقاييس المتاحة في مجال العلوم الأخرى واستخدمها في مجال القياس التأثيرات المترتبة على أنشطة الوحدة مما يؤدي إلى شمول القياس المحاسبي بصورة تفوق ما يؤدي إلي الاعتماد المطلوب على القياس النقدي.

**المطلب الثالث: دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**

كانت وجهة النظر الاقتصادية التقليدية تعد الموارد الطبيعية (ماء،تربة،هواء) مواد متوفرة ومتيسرة بكميات غير محددة وإنها سلع لأثمن لها ، بمعنى أن الإنسان تستطيع أن يحصل على ما يحتاجه منها والتوسع في استخدامها وتصريف مخلفاتها دون أن يدفع مقابل لها. لكن هذا الافتراض لم يعد مقبول من وجهة نظر البيئة، وأصبح التفكير الاقتصادي يتجه إلى قياس والتقويم الاقتصادي للتكاليف والمنافع البيئية الناجمة عن إجراءات حماية البيئة والمحافظة عليها، ودمج الأبعاد البيئية في تصميم وتقييم وصنع السياسات الاقتصادية لاسيما وان المنشآت أصبحت تتحمل هذه التكاليف وفق مبدأ من يلوث يدفع تنفيذاً للمسؤولية القانونية والاجتماعية والبيئية بعد فتحولت من تكاليف خارجية إلى داخلية تحمل على كلفة المنتج أو العملية، وتدخل في تبني سياسات وبرامج حماية البيئة وفي صنع القرارات[1].

إن تطبيق سياسة من يلوث يدفع، وتحمل المنشأة للتضحيات البيئية سيؤدي بالضرورة في الأجل القصير إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ويجعل عملية إنتاج المنتجات الضارة بالبيئة صعباً أو غير ممكن في بعض الأحيان هذا من ناحية لأنه يؤثر في أسعار المنتجات وهذا بدوره سيؤدي إلى التأثير في القوه التنافسية والحصة السوقية للمنشأة ومن ثم التأثير في نمو تلك المنشاة وربحيتها ، ومن ناحية أخرى تؤدي سياسة من يلوث يدفع الى تنشيط صناعة حماية البيئة وإنعاش صناعات مثل صناعة معدات وتجهيزات تنقية ومعالجة المياه وتصفية الهواء من التلوث ومن ثم التأثير.

[1] ناظم حسن، عبد السيد أياد شاكر سلطان، زينب جبار يوسف، **المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد. دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب** (مصفى البصرة) ص14، 1999

لذا فان احد الإبعاد المهمة التي يمكن إضافتها لوظيفة المحاسبة، هو عمل المحاسبون والمسئولون عن البيئة معاً على تشجيع مبادرات التنمية المستدامة داخل الشركات، وللقيام بذلك لا بد للمحاسبين من استخدام المحاسبة عن التنمية المستدامة أو المحاسبة الخضراء، والتي تتطرق إلى أمور تتجاوز المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، لتشمل تخمينات تخص البيئة الخارجية تتضمن التأثيرات البيئية الناتجة من عمليات المنظمة، وتهتم بمشكلة التلوث وقياس كلفها، بهدف تزويد متخذي القرارات بالمعلومات ذات العلاقة بهذه المشكلة للاسترشاد بها في تحديد ما يجب عمله للمحافظة على البيئة، فضلا عن تهيئة وتطوير نظم محاسبيه ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها، توفر المعلومات التي تساعد منظمات الإعمال في إعداد الخطط الإستراتيجية(IFAC,2005) . وعلى هذا الأساس فان عدد كبير من أصحاب المصالح بدءوا التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها التي لا تركز على العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة فحسب وإنما على الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للبيئة المستدامة[1].

**دول رقم (04) يبين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية**

| البعد | العناصر الأساسية | العناصر الفرعية |
|---|---|---|
| الاقتصادي | المنافسة العادلة | - منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين واحترام قواعد المنافسة. |
| | التكنولوجيا | - استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة |
| القانوني | قوانين حماية المستهلك | - عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها<br>- حماية الأطفال صحيا وثقافيا، حماية المستهلكين من المواد المزورة والمزيفة |
| | حماية البيئة | - منع تلوث المياه والهواء والتربة، - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها<br>- منع الاستخدام التعسفي للموارد، - صيانة الموارد وتنميتها. |
| | السلامة والعدالة | - منع التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، التقاعد والضمان الاجتماعي. |
| الأخلاقي | معايير أخلاقية | - مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. |
| | الأعراف والقيم الاجتماعية | - احترام العادات والتقاليد، مكافحة المخدرات والممارسات لا أخلاقية. |
| الخيري | نوعية الحياة | - نوعية التغذية، - الملابس، - الخدمات، - النقل العام |

**المصدر:** طاهر محسن منصور الغالبي، "**المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص82

[1] هادي الصفار، **رضاء المحاسبة عن البيئة المستديمة** , بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس " أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة المنعقد في جامعة الزيدونة الأردنية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية بتاريخ 17-19 نيسان ، عمان الأردن، 2006.

**خلاصة الفصل:**

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحاول المزاوجة ما بين مصالح الجيل الحالي والمستقبلي أي تسعى إلى تلبية حاجات الجيل الحالي وتحسين مستوى الرفاهة العام له دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها، وذلك لا يتم إلا من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، ضبط حجم السكان وكذا توجيه التكنولوجيا بما يخدم النظام البيئي، وقد لاقى هذا المفهوم صدى واسع بالرغم من الغموض الذي يكتنفه.

لقد تم تحديد الأهداف والشروط الواجب توافرها من أجل التنمية المستدامة إلا انه لم يحدد الطريقة العملية التي تمكن من تحقيق ذلك. إن العلاقة الوطيدة التي تربط النظام الاقتصادي بالنظام البيئي بالنظر إلى كون هذا الأخير يزود الأول بالموارد والطاقة التي يحتاجها، بالمقابل بتلقي نفايات ومخلفات أضرت به وبتوازنه بشكل عام وهو ما جعل من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي المحافظة على النظام البيئي وعلى توازنه بما سيضمن للأجيال المتعاقبة الاستفادة من خدماته الضرورية لعملية التنمية،

# الفصل الثاني

# واقع تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر

# في ظل الاقتصاد الأخضر

**تمهيد:**

يشهد عالمنا المعاصر يوماً بعد يوم توسعاً رهيباً في الجانب الاقتصادي، لاسيما المشاريع والاستثمارات الصناعية والأعمال المرتبطة بها. ومما لا شك فيه أن لتلك المشاريع تأثيرات بيئية عديدة نظراً للتغيرات المناخية. وهذه الأخيرة بدورها أحدثت مشاكل ايكولوجية، جراء الاستغلال والاستعمال غير العقلانيين لموارد الطبيعة. صاحبها زيادة في تلوث الهواء، تلوث المصادر والمجاري المائية، تهديد التنوع النباتي والحيواني، تهديد الصحة العمومية، الاحتباس الحراري...إلخ.

أما بالنسبة للجزائر فان سياسات التنمية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر لازالت مرتبطة أساسا بمداخيل المحروقات، مما يجعل تحقيق التنمية مرتبط بمداخيل هذا القطاع على الأقل في المدى القصير و لمتوسط وربما الطويل، وفي ظل الضغوط البيئية من جهة واحتمال نضوب هذه الموارد من جهة أخرى، فإن هذا يستدعي على الحكومة الجزائرية تكثيف جهود البحث و الاستكشاف مع ترشيد استهلاكها لهذه الموارد من جهة وتطوير بدائل أخرى من جهة ثانية. و من ثم ضمان تمويل عملية التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر.

سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: القوانين والتنظيمات التشريعية لحماية البيئة؛

المبحث الثاني: الإجراءات الإدارية المتعلقة بحماية البيئة ؛

المبحث الثالث: واقع مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر.

**المبحث الأول: القوانين والتنظيمات التشريعية لحماية البيئة**

إن الأعمال والأنشطة التي يزاولها الإنسان لتأمين رفاهيته، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مكونات البيئة. فالعوامل والمؤثرات البشرية إما أن تكون ايجابية أو سلبية. هذه الأخيرة تدمر البيئة من خلال استنزاف الموارد والثروات الطبيعية؛ المعدنية والمائية والنباتية والحيوانية، وانتشار الأمراض والأوبئة والقضاء على الكثير من الكائنات الحية. لهذا وجدت القوانين والتشريعات لحماية البيئة.

**المطلب الثاني: أهم القوانين والتنظيمات التشريعية العالمية لحماية البيئة**

بما أن عناصر البيئة هي المورد الأساسي لأنشطة الإنسان وحضارته، فينبغي التبصر في استغلالها وترشيدها ومراعاة محدودية قدراتها الإنتاجية والاستيعابية بما يضمن رفاهية الأجيال القادمة واستمرارية الحضارة الإنسانية. ولذلك فهناك مسؤولية كبيرة على عاتق المؤسسات الحكومية والشعبية والإقليمية والدولية، في رسم السياسات ووضع القوانين والتشريعات اللازمة. للمحافظة على سلامة وفاعلية الأنظمة البيئية وحمايتها من التلوث والتدهور[1]، وهو ما أدى إلى ظهور عدة اتفاقيات ومؤتمرات عالمية لغرض حماية البيئة. سنحاول في هذا المحور ذكر أهمها كما يلي:

1- **مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية** (Stockholm 1972): عقد المؤتمر بمدينة ستوكهولم السويدية في الفترة ما بين 05 إلى 16 جوان/يونيو 1972 تحت شعار أرض واحدة (Only One Earth)، وتعود أهمية هذا المؤتمر في كونه يعكس الاهتمام والقلق المتزايدين في المجتمعات المصنّعة اتجاه الآثار السلبية للتصنيع التي أصبحت تتفاقم بسرعة كبيرة، وقد مثّل المؤتمر أو محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقة بين البيئة والتنمية. حضرت له 113 دولة انتهت أعماله بإبرام أول وثيقة بشأن العلاقات الدولية بخصوص البيئة؛ وهي "إعلان حول البيئة الإنسانية". تعتبر أول خطة عمل عالمية تدعو الحكومات والمنظمات الدولية، لاتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة ومشكلات البيئة[(2)]. ومن بين أهم توصياته نذكر ما يلي:[(3)]

- يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية والمتجددة؛
- الموارد الطبيعية بما في ذلك الهواء والماء، والأرض والنباتات والحيوانات. يجب أن تُصان لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال التخطيط والإدارة السليمة؛
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل يمنع نفاذها، وإشراك البشرية في الاستفادة من هذا الاستغلال؛

[1] مصطفى بابكر، **المرجع السابق الذكر**، ص3.

[2] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو ممثلهم المعني بتحسين الإدارة البيئية الدولية (UNEP/IGM/1/2)**، نيويورك، 18 أفريل/نيسان2001، ص8.

[3] *United Nations, United Nations Environment Programme, Chapter 11,* ***Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment****, On the Site: http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=97&articleid=1503, date of reading: 08/12/2015.*

- وقف إلقاء المواد السامة، وعدم إطلاق الحرارة بكثافة تتجاوز قدرة البيئة على جعلها غير ضارة؛
- التوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية، وتفادي الآثار الضارة بالبيئة عند تخطيط المدن؛تطبيق العلم والتكنولوجيا لإدارة ومراقبة الموارد البيئية، وتجنب الأخطار التي تعترضها؛
- حق الدول في استغلال مواردها، شريطة عدم الإضرار بالبيئة.

2- **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** (Rio de Janeiro 1992): انعقد المؤتمر بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية مابين 03 إلى 14 جوان/يونيو 1992، سُمّي "بقمة الأرض" حضره ثلاثون ألف من ممثلي 178 دولة، و130 من رؤساء الدول والحكومات. اجتمعوا من أجل كوكب الأرض وموارد ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة، وانقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين: دول الشمال الغني ترى بأن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر، ما لم تتعارض مع مصالحها الاقتصادية. ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر، ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد[1]. ومن بين أهم المبادئ التي خرج بها المؤتمر نذكر الآتي:[2]

- إبراز المسؤولية المشتركة للدول، وضرورة التعاون من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛
- التزام الدول في إشراك المواطنين في الاطلاع على معلومات متعلقة بالبيئة؛
- التزام الدول بوضع تشريعات متعلقة بالبيئة.

إلا أن المؤتمر لم يتعرض لبعض المسائل والمواضيع الهامة مثل: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البيئة، تأثير التجارة العالمية على البيئة، تأثير الأسلحة على البيئة العالمية.[3]

3- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (Johannesburg 2002): عقد المؤتمر خلال الفترة من 26 أوت/أغسطس إلى 04 سبتمبر/أيلول 2002 بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا. وذلك لتحسين معيشة الناس، والمحافظة على الموارد الطبيعية. وسعى المؤتمر إلى أن تعيد الدول النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئياً [4]، وجاء إعلان المؤتمر مؤكداً على

---

[1] عبد الكريم مشان، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، 2013، ص24.

[2] نبيلة أقوجيل، **"حق الفرد في حماية البيئة لتحقيق السلامة والتنمية المستدامة"**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، العدد 6، ديسمبر/كانون الأول2010، ص 334.

[3] صافية زيد المال، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي** ، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو - الجزائر، 2013، ص67.

[4] إيمان المطيري، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ)**، موقع جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية، متوفر على الرابط التالي: http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=547 ، تاريخ التصفح:08/12/2019.

العلاقة الترابطية المتكاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، وحماية البيئة. ومما جاء فيه من التوصيات المتعلقة بالموارد الطبيعية ما يلي:[1]

- دعم الجهود الوطنية التي تبذل لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه والطاقة، وزيادة الكفاءة في استخدام موارد المياه والطاقة في قطاعات الإنتاج؛
- تعزيز القدرة الوطنية فيما يتعلق بموارد الطاقة المتجددة (الشمسية)؛
- زيادة مشاركة الجهود المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بقضايا الإنتاج والطاقة والبيئة؛
- رفض الدول المتقدمة التقيد بأي جدول زمني محدد لتنفيذ التزاماتها.

4- **مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي** (Copenhagen 2009): تم عقد المؤتمر في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن في الفترة مابين 07 إلى 18 ديسمبر/كانون الأول 2009، وحضر المؤتمر 119 من زعماء الدول، بالإضافة إلى أكثر من 40 ألف شخص يمثلون الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

لكن المؤتمر لم يتصف بالنجاح لتعارض الآراء من قبل بعض الدول باعتبار التفاوض غير شفاف وغير عادل؛ بعدم مشاركة كل الأطراف فيه أو لاعتبار المحتوى. بالإضافة إلى عدم موافقة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق كوبنهاجن[2].

إذ كان من أبرز ما تم في المؤتمر ما يلي:[3]

- إن اتفاق كوبنهاجن الصادر يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2009، يعتبر وثيقة سياسية وليست وثيقة قانونية؛ تهدف إلى تحقيق الاستقرار في تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان؛
- تأكيد العزم السياسي على مكافحة تغير المناخ بصورة عاجلة، إذ يعتبر هذا الأخير أحد أكبر التحديات لذا يجب أن يتم تخفيض الحرارة إلى درجتين مئويتين؛
- الحد من الانبعاث من طرف الدول الصناعية ليس إلزامي، بل بتبني مبدأ التعهدات الطوعية الوطنية؛
- تخفيف الدول النامية من الانبعاثات، وتقديم قوائم تقدير الغازات كل سنتين إلى الأمانة العامة للاتفاقية، بالإضافة إلى المراقبة الدولية على عملية التخفيف؛
- الحفاظ على الغابات والإدارة المستمرة لها، وتعزيز مخزونات الكربون فيها.

5- **مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي** (Doha 2012): انعقد المؤتمر من 26 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 07 ديسمبر/ كانون الأول 2012 بمدينة الدوحة القطرية. شارك فيه أكثر من 17 ألف شخص من وفود

[1] إيمان المطيري، **مرجع سبق ذكره،** تاريخ التصفح:08/12/2019.

[2] عبد الكريم مشان، **مرجع سبق ذكره** ، ص 25.

[3] *United Nations, , Framework Convention on Climate Change (FCCC/CP/2009/L.7),Conference of the Parties,* Fifteenth Session, ***Copenhagen Accord,*** Draft decision -/CP.15, Copenhagen 18 December 2009,P 2-3.

ووزراء من 194 دولة، منهم أكثر من 120 وزيراً للخارجية وللبيئة والطاقة وعدد من رؤساء الدول. بحث المؤتمر عن إيجاد توافق عالمي كبير بين الدول المشاركة بشأن تغير المناخ. وقد خلص المؤتمر إلى النتائج التالية:[1]

- تعديل بروتوكول كيوتو، حيث تم تعديله باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري؛
- تعهد الدول بمواصلة التزاماتها بشأن خفض انبعاث الغازات الدفيئة؛
- دعم الجهود المبذولة لمكافحة إزالة الغابات؛
- ضمان الفعالية والسلامة البيئية للمشاريع المندرجة في إطار التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو التي تحتجز وتخزن الانبعاثات الكربونية؛
- جددت البلدان المتقدمة بالوفاء بوعودها بشأن تقديم الدعم المالي الطويل الأجل، لإجراءات المناخ إلى الدول النامية. وذلك بحشد 100 بليون دولار أمريكي بحلول 2020.

6- **مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ** (Paris 2015):عقد المؤتمر ما بين 30نوفمبر/تشرين الثاني إلى 11 ديسمبر/ كانون الأول 2015 بمدينة باريس الفرنسية.

حضر المؤتمر العديد من رؤساء الدول والدبلوماسيين من 195 دولة. كانت الأمور العالقة في المؤتمر محل النقاش هي: مطالبة البلدان النامية الدول المتقدمة بتمويل أكثر، من أجل التكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية. وتقاسم الأعباء لأن دول الشمال هي الأكثر تلويثاً من نظيراتها الجنوبية. تغيير اقتصاديات دول الشمال إلى اقتصاديات رفيقة بالبيئة. ومن أهم ما خرج به المؤتمر نذكر ما يلي:[2]

- الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية؛
- تقدم الدول المتقدمة موارد مالية لمساعدة البلدان النامية لمواصلة التزاماتها البيئية في التخفيف والتكيف، وتنفيذ السياسات العامة والمشاريع والبرامج التي تحددها هذه البلدان؛
- تبادل المعلومات والممارسات والتجارب بما يشمل التخطيط وتنفيذ إجراءات التكيف، وتعزيز الترتيبات المؤسساتية لدعم توليف المعلومات والمعارف، وتقديم الدعم والإرشادات التقنية؛

[1] *Nina Netzer,* ***World Climate Summit In Doha (COP 18) Objectives, Developments and Challenges*** *, Dialogue On Globalization, Friedrich-Ebert-Stiftung ,Berlin, November 2012, P 3-4.*

[2] *United Nations, , Framework Convention on Climate Change (FCCC/CP/2015/L.9),Conference of the Parties, Twenty-first Session,* ***Adoption of the Paris Agreement****, Draft decision -/CP.21, Paris 12 December 2015,P 22-35.*

- تُقر الأطراف بأن التكيف يشكل تحدياً عالمياً يواجه الجميع، وله أبعاد محلية ووطنية وإقليمية ودولية، وأنه عنصر أساسي في الاستجابة العالمية الطويلة الأجل لتغير المناخ، ومساهمة فيها رئيسية لحماية البشر وسبل العيش والنظم الإيكولوجية.

**المطلب الثاني: أهم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة بالجزائر**

تلعب الإجراءات الوقائية دوراً كبيراً في الحد والتقليل من الأخطار التي تتسبب فيها بعض المشاريع التنموية، نظراً لعدم احترام أو لعدم التقييد بالقوانين واللوائح التنظيمية. إذ تعتبر التشريعات القانونية من أهم الوسائل حماية للبيئة. وبدوره قام المشرع الجزائري بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية، والزراعية، والعمرانية. وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تكون مصدراً للتلوث أو سبباً في نضوب واستنزاف مورداً من موارد الطبيعة، وقام باستحداث مؤسسات وهياكل تسهر على تطبيق الإجراءات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة.

أهم القوانين والتشريعات التي جاءت لحماية البيئة، والتي تعتبر في معظمها إجراءات ووسائل وقائية، مع التركيز أكثر على ما تعلق فيها بدراسة الجدوى البيئة.

رغم وجود العديد من التشريعات التي تطرقت إلى حماية البيئة بعد استقلال الجزائر جويلية/ يوليو1962، مثل: المرسوم رقم 74-156 المؤرخ في 12 جويلية/ يوليو 1974 والمتضمن استحداث لجنة وطنية للبيئة.

1. **قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير/ شباط 1983 والمتعلق بحماية البيئة**[1]. يمكن اعتباره أول من كرّس لسياسة وطنية لحماية البيئة؛ وذلك حسب المادة الأولى منه التي نصت على: (يهدف هذا القانون إلى تنفيذ سياسية وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها، اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته...)، أما المادة الثامنة منه فقد نصت على: (تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات، والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهدد أعمالاً ذات مصلحة وطنية، ويتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية).

المادة 17 منه فجاء فيها: ( يجوز بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالبيئة، تصنيف مناطق من تراب البلدية أو عدة بلديات. بين حظيرة وطنية أو محميات طبيعية عندما تقتضي الضرورة المحافظة على الحيوان والنيات والتربة وباطن الأرض والمناجم والمحاجر والمحيط الجوي والمياه، وبصفة عامة عندما ينطوي وسط طبيعي على فائدة خاصة تتعين صيانته من كل أثر من آثار التدهور).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير/شباط 1983 المتعلق بحماية البيئة**، العدد 06، المؤرخة في 08 فبراير/شباط 1983، ص 6.

في حين عرّفت المادة 130 منه دراسة الجدوى البيئية كما يلي : (تعتبر دراسة مدى التأثير وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، إنها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي، وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان.

2. **القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان/ يونيو1984 والمتضمن النظام العام للغابات**[1]. نصت مادته الثالثة على: (إن حماية الغابات وتنميتها شرط أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

والتزمت الدولة بضمان حماية الغابات وذلك حسب ما تضمنته المادة 12: (تتخذ الدولة جميع إجراءات الحماية لكي تضمن دوام الثروة الغابية وحمايتها من كل ضرر أو تدهور).

وتعتبر دراسة الجدوى البيئية في المرســوم التنفيذي رقم 90-78 المتعلق بدراسات التأثير، إجراء قبلي؛ وهذا ما أقرتـه المادة 02 حين نصت: (يخضع الإجراء القبلي الخاص بدراسة التأثير لجميع الأشغال وأعمال التهيئة أو المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب أهميتها وأبعادها وآثارها، أن تلحق ضرراً مباشراً أو غير مباشر بالبيئة، ولاسيما الصحة العمومية الفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات). [2]

3. **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامةمكرساً لحماية البيئة وللمحافظة على الموارد الطبيعية**: حيث جاء في المادة 02 منه: (تهدف حماية في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي: تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها، ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء ...).[3]

أما المادة 03 منه فتطرقت إلى المبادئ التي تحكم حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية، والتي منها:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر
- معتبر بالتنوع البيولوجي؛
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء، والهواء، والأرض وباطن الأرض. والتي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان/يونيو 1984 المتعلق بالنظام العام للغابات**، العدد 26، المؤرخة في 26 جوان/يونيو 1984، ص 3.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فبراير/شباط 1990 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة**، العدد 10، المؤرخة في 07 مارس/آذار 1990، ص 4.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية/يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية/يوليو 2003، ص 6.

- مبدأ الاستبدال، الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر أقل خطراً عليها، ويُختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية؛
- مبدأ الإدماج، الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها؛
- مبدأ الحيطة، بحيث لا يكون عدم توفر التقنيات نظراً للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سبباً في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة بالبيئة.

كما ربط المُشرّع الجزائري انجاز المشاريع بدراسة الجدوى البيئية قبل انطلاقها الفعلي؛ وهذا ما ورد في المادة 15 من نفس القانون التي تنص: (تخضع مسبقاً وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى التي تؤثر على البيئة ...).

في حين نصت المادة 59 منه: (تكون الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد قابلة أو غير قابلة للتجديد محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث).

نلاحظ من خلال ما تم عرضه من مواد لبعض النصوص التشريعية والتنظيمية، أن ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم حماية البيئة كانتا متضمنتين في كل تلك النصوص. وهذا إدراكاً من المُشرّع بضرورة المحافظة على تلك الموارد الثمينة. ورغم اقتصارنا على ما ورد في بعض القوانين، إلا أننا سنذكر بعض القوانين الأخرى التي تناولت حماية البيئة كما يلي:

**الجدول (05): بعض النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية المتعلقة بالبيئة**

| النص التشريعي أو التنظيمي | التعيين | عدد وتاريخ الجريدة الرسمية |
|---|---|---|
| المرسوم رقم 74-156 | المتضمن استحداث لجنة وطنية للبيئة | العدد 59 المؤرخة في 23 جويلية/يوليو 1974 |
| القانون رقم 83-03 | المتعلق بحماية البيئة | العدد 06 المؤرخة في 08 فبراير/شباط 1983 |
| القانون رقم 84-12 | المتضمن النظام العام للغابات | العدد 26 المؤرخة في 26 جوان/يونيو 1984 |
| القانون رقم 85-05 | المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المُعدل | العدد 08 المؤرخة في 17 فبراير/شباط 1985 |
| القانون رقم 90-29 | المتعلق بالتهيئة والتعمير المُعدل | العدد 52 المؤرخة في 02 ديسمبر/كانون الأول 1990 |
| القانون رقم 01-10 | المتضمن قانون المناجم المُعدل | العدد 35 المؤرخة في 04 جويلية/يوليو 2001 |
| الأمر رقم 01-03 | المتعلق بتطوير الاستثمار | العدد 47 المؤرخة في 22 أوت/أغسطس 2001 |
| القانون رقم 03-10 | المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة | العدد 43 المؤرخة في 20 جويلية/يوليو 2003 |
| القانون رقم 04-07 | المتضمن قانون الصيد | العدد 51 المؤرخة في 15 أوت/أغسطس 2004 |
| القانون رقم 05-07 | المتعلق بالمحروقات | العدد 48 المؤرخة في 30 جويلية/يوليو 2006 |
| الأمر رقم 06-05 | المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها | العدد 47 المؤرخة في 19 جويلية/يوليو 2006 |
| المرسوم التنفيذي رقم 07-144 | المحدد لقائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة | العدد 34 المؤرخة في 22 ماي/أيار 2007 |
| المرسوم التنفيذي رقم 07-145 | المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة | العدد 34 المؤرخة في 22 ماي/أيار 2007 |
| القانون رقم 08-03 | المتضمن قانون المياه | العدد 04 المؤرخة في 27 جانفي/ كانون الثاني 2008 |
| القانون رقم 14-07 | المتعلق بالموارد البيولوجية | العدد 48 المؤرخة في 10 أوت/أغسطس 2014 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بناءا على مجموعة من المراجع.

**المبحث الثاني: الإجراءات الإدارية المتعلقة بحماية البيئة**

موازاة مع سن التشريعات، كان لابد من استحداث مؤسسات وهياكل إدارية تسهر على تطبيق تلك القوانين حماية للبيئة، عن طريق بعض الإجراءات والضوابط التي تمنع الآثار السلبية أو تقليصها على الأقل؛ من بينها: الترخيص، الحظر، الإلزام، التقارير أو التصريحات.

**المطلب الأول: الترخيص بالأعمال والنشاطات الصديقة للبيئة**

قرار يصدر عن هيئة عامة، ووسيلة من وسائل الرقابة الإدارية، يعتبر بمثابة موافقة الجهة المانحة له والمختصة بممارسة نشاط معين.

والترخيص إما أن يكون لممارسة نشاط غير محظور أصلاً لكن مقتضيات حماية البيئة تتطلبه، كالترخيص باستغلال المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية الملوثة للبيئة. وإما أن يكون لممارسة نشاط محظور في الأصل، كالترخيص بتصريف المياه الصناعية[1].

وهناك العديد من التراخيص التي يمنحها المُشرّع الجزائري في مجال حماية البيئة نذكر منها ما يلي: الترخيص المتعلق بالنشاط الصناعي، الترخيص باستغلال المنشآت المصنفة، الترخيص بإدارة وتسيير النفايات، الترخيص المتعلق بالنشاط العمراني، الترخيص باستغلال الموارد الطبيعية.

1. **رخصة التنقيب:** تعتبر إجراء وقائـي، ورقابة سابقة علـى مشاريع التنقيب و استكشاف البترول والغاز وهو ما جعل الدولة الجزائرية تشترطها لمزاولة التنقيب عن المحروقات. حسب المادة 20 من القانون رقم 13-01 المتعلق بالمحروقات؛ التي تنص على: يمكن أن تنمح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، رخصة التنقيب بعد موافقة الوزير المكلف بالمحروقات لكل شخص يطلب تنفيذ أشغال التنقيب عن المحروقات...[2].
2. **رخصة الصيد**: إذ أن المُشرّع يسمح لكل مواطن جزائري بالصيد شريطة أن يكون: حائزاً على رخصة صيد سارية المفعول، حائزاً على إجازة صيد سارية المفعول، أن يكون منخرطاً في جمعية الصيادين. وهذا طبقاً للمادة 06 من القانون رقم 04-07 المتعلق بالصيد. تلك الرخصة يصدرها الوالي أو من ينوب عنه، أو رئيس الدائرة حيث يوجد مقر صاحب الطلب، وهذا حسب المادة 08 من نفس القانون.
3. **رخصة استغلال المياه**: حيث يتم المحافظة على الموارد المائية من الاستغلال غير العقلاني سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. ولترشيد ذلك الاستغلال منع المُشرّع انجاز أو حفر أية آبار، أو إجراء أي تغييرات على المنشآت الموجودة إلا بموجب رخصة تسلم من الإدارة المختصة، وهذا حسب المادتين 32،71 من القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه.

---

[1] عبد الغني حسونة، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير/شباط 2013**، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل/نيسان 2005، العدد 11، المؤرخة في 24 فبراير/شباط 2005، ص 4.

**المطلب الثاني: حظر الأعمال والنشاطات التي تضر البيئة**

يقصد به منع القيام ببعض الأعمال أو النشاطات أو التصرفات التي تضر بالبيئة، في وقت معين أو مكان معين وبطريقة معينة[1]. ويوجد نوعين من الحظر؛ حظر مطلق وآخر نسبي.

1. **الحظر المطلق**: عبارة عن منع تام لبعض المشاريع بصفة كلية أو لبعض الأعمال المدرجة ضمنها؛ رأت الجهة المانعة المختصة أن تلك المشاريع أو الأعمال تسبب ضرراً بيئياً لا يمكن معالجته.
2. **الحظر النسبي**: عبارة عن منع مؤقت إلى غاية التقييد ببعض الشروط، أو تطبيق تعديل أو بعض التحسينات على المشاريع أو الأعمال المحظورة، قصد السماح والترخيص لها.

**المطلب الثالث: الإلزام بالأعمال والنشاطات الصديقة للبيئة**

يقصد به السماح بمزاولة النشاطات والأعمال التي قد تلحق آثار سلبية بالبيئة، شريطة مراعاة التقيد بما تلزم به الإدارة صاحب المشروع؛ ومثال هذا ما ورد في المادة 03 من الأمر رقم 07-02 المعدلة للمادة 03 من القانون رقم 07-02 المتضمن قانون المناجم، التي نصت على: (يقرر الوالي المختص إقليمياً تعليق أو سحب رخصة استغلال مقالع الحجارة والمرامل من صاحبها إذا لم يف بالالتزامات التي تعهد بها...)[2].

**نظام التقارير**: يهدف إلى فرض رقابة لاحقة ومستمرة على منح الترخيص، فهو أسلوب مكمل لهذا الأخير. ويقترب من الإلزام كونه يفرض على صاحبه القيام بتقديم تقارير دورية عن نشاطاته حتى تتمكن السلطة الضابطة من فرض الرقابة[3].

كما سبق وأن أشرنا سابقاً بأن كل الإجراءات والضوابط تقوم بها مؤسسات وهياكل إدارية كل حسب اختصاصها، ومن بين أهم تلك الهيئات نذكر الآتي:

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بمختلف مديرياتها، وزارة الموارد المائية والصيد البحري، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الطاقة، الولايات، المجالس الشعبية البلدية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات...إلخ.

ويجدر الإشارة إلى أن كل الإجراءات والضوابط الوقائية السابقة، تأتي بعد القيام بدراسة الجدوى البيئية للمشاريع كنتيجة نهائية لها، كما يجدر التنويه أيضاً بوجود نظام جبائي بيئي إضافة إلى تلك الإجراءات، تلجئ إليه الإدارة الجزائرية للحد من التلوث البيئي ولترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

---

[1] أمال قصير، **"الوسائل المستعملة لحماية البيئة"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة - الجزائر،03-04 ديسمبر/كانون الأول 2012، ص8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمر رقم 07-02 المؤرخ في 01 مارس/آذار 2007**، المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 جويلية/يوليو 2001، العدد 16، المؤرخة في 07 مارس/آذار 2001، ص 5.

[3] ابتسام بولقواس، **"الإجراءات الإدارية بحماية البيئة"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة - الجزائر،03-04 ديسمبر/كانون الأول 2012، ص14.

حيث يشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الملوثين للبيئة؛ حيث أن مبدأ الجباية البيئية يرتكز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضرراً بيئياً، هو من يدفع ضرائب أكثر وذلك كعقوبة على تدمير البيئية. وهو ما يجعل الملوثون يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة، إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة.[1]

**المبحث الثالث: واقع مساهمة الاقتصاد الخضر في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر**

تعتبر المحاسبة الخضراء عنصر فعال في عملية التنمية واستدامتها وحجر الزاوية في تلبية معظم الاحتياجات الإنسانية، كما أنها تضطلع لبلوغ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

**المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة بالجزائر في ظل المحاسبة الخضراء**

إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة ويقصد بكلمة " عملية التنمية "ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها غير معين طويل الأمد.[2]

1. **دور المحاسبة في التنمية المستدامة بالجزائر في ضوء القوانين والتشريعات الدولية:** المحاسبة كمهنة يقع على عاتقها تطوير المعلومات التي تبرز دور الوحدة ومساهمتها في المجتمع ممثلة في الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة والتوزيع العادل للربح، ان المشاكل الناجمة عن استبعاد المحاسبة عند دراسة البيئة لم تعد من المشاكل الجديدة فقد كتب العديد من المحاسبين حول تلك العلاقة كما نظم الاتحاد القومي للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية العديد من اللقاءات بهدف إجراء البحوث في مجال المحاسبة البيئية بين الأعوام 1970-1975 .[3]

إن جوهر تطبيق المحاسبة التقليدية على تكاليف الإنتاج يستند إلى الافتراض القائل بأن تكلفة تخفيض الضرر الملحق بالبيئة ما هي إلا تكاليف إنتاج وهذا يعني بطبيعة الحال أن التكاليف المصروفة والتي لها علاقة بفعاليات الإنتاج يجب أن تعامل على أنها كذلك، وأن التكاليف المصروفة للتخفيض من تلوث البيئة المتوقعة في المستقبل يجب أن ترسل وتحمل على الأنشطة الإنتاجية في المستقبل، وأن

[1] فارس مسدور، **"أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، العدد 07، 2009، ص 348، 350.

[2] -ميير وبالدوين :التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص5-6

[3] AAA, Reportof comittee of social cost, the accounting review,(50 Supplement),p 53-89.

التكاليف المرتبطة بعملية إصلاح الضرر البيئي الناشئ عن الأنشطة التي حدثت في الماضي تعتبر خاصة بالفترة السابقة ويصحح بها دخل الفترة السابقة.

لقد حظي هذا الموضوع بعد تراكم الأعباء الملقاة على عاتق المجتمع باهتمام الهيئات الدولية والشركات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقدة عام 1993 و أقرت الفقرة (64) من أجندة المؤتمر إلى ضرورة إظهار الحسابات القومية لكل بلد في النشاطات الاقتصادية والحسابات البيئية بما فيها كافة التدفقات النقدية والمادية والتي تضمن العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والبيئة.[1]

إضافة إلى ما سبق هناك عدة عوامل ساهمت في الاهتمام بهذا الجانب منها:

- تغير الاتجاه السائد نحو وجهة النظر التي تقتضي بضرورة تحمل الشركة لتكاليف المحافظة على البيئية بعد أن كانت تعالج على كونها تكاليف اجتماعية لا تتحملها الشركة وبالتالي يتم معالجة هذه البيانات من خلال الوظيفة المحاسبية.
- ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية الخاصة بالأنشطة البيئية مما يؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية.
- المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.

أ. **محاسبة التكاليف البيئية:** يعد التحليل الاقتصادي و تحليل التكاليف المفتاح الرئيسي لرسم السياسات المتعلقة بمشكلات البيئة، و فهم العلاقة بين النمو و البيئة من جهة، و تحليلات التكلفة و المنفعة التي تشكل جانبا مهما في التحليل من جهة أخرى.

محاسبيا، فإن تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة تعبر عن قيمة عوامل الإنتاج المستنفذة في تصنيع ذلك المنتج أو تأدية تلك الخدمة، هذا بافتراض أن الشركة تمارس نشاطها بمعزل عن البيئة. لذا فإن تجاهل الحسابات التقليدية لتكاليف الأنظمة البيئية و اعتبارها سلع مجانية أدى إلى احتواء الأرباح المتحققة وفق الأسلوب التقليدي على تكاليف غير محسوبة جعلت الأرباح تظهر أكثر مما هي عليه في الحقيقة، فالإنتاج يحتاج إلى ماء و هواء و تربة بنوعية مقبولة، و حيث أن هذه الموارد غير متاحة بشكل كامل لذا يجب المحافظة عليها من النفاذ، كما أن الفضلات التي تخلفها العملية الإنتاجية تتطلب تكاليف باهضة.[2]

---

[1] خليل إبراهيم رجب و زياد هاشم يحيى، **دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها** http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08.doc

[2] عمر إقبال توفيق المشهداني و علي خلف الركابي، **دور المحاسبة في المحافظة على البيئة و دعم التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للشركات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22و 23 نوفمبر 2011، ص 506.

لذلك فإن إدارة الشركة بحاجة إلى تحليل التكاليف البيئية فهي تمثل جزءا كبيرا من التكاليف الكلية للشركة، كما أن الزيادة المتصلة بهذه التكاليف توجد احتياجات جديدة من المعلومات لمديري المصانع، و هذه الحاجة للمعلومات توفر الحافز للإدارة لتقسيم المصنع إلى خلايا إنتاجية صغيرة مما يتيح القياس الصحيح لكافة التكاليف.

استثناءا لذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى أخذ التكاليف البيئية في الحسبان، و جعلها من العناصر المهمة المكونة لتكلفة المنتج أو الخدمة، باعتبار أن أنشطة حماية البيئة من التلوث إنما هي مسؤولية اجتماعية[1]، فضلا على أن المحاسبة على التكاليف البيئية تشكل عاملا ضروريا لكل من الإدارة البيئية الجيدة و إدارة النوعية و تشخيص فرص تقليل التكاليف و إدارتها.

أصبح التفكير يتجه إلى القياس و التقييم الاقتصادي للتكاليف و المنافع البيئية الناجمة عن إجراءات حماية البيئة، خاصة و أن الشركات أصبحت تتحمل هذه التكاليف وفق مبدأ من يلوث يدفع تنفيذا للمسؤولية القانونية و الاجتماعية والبيئية بعدما كان المجتمع يتحمل تلك التكاليف، فتحولت هذه التكاليف من خارجية إلى داخلية تنصب على تكلفة المنتج و العملية و تدخل في تبني سياسات و برامج حماية البيئة في صنع و اتخاذ القرارات.[2]

لتكاليف البيئية هي التكاليف التي تتعلق بالتدهور الفعلي أو المحتمل للموارد الطبيعية و البيئية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية، والتكاليف التي تنفق من أجل تخفيض أو توقف انبعاث المواد الضارة و التي تتحملها الشركة من أجل التوافق مع المعايير الشركة لقوانين البيئة.[3]

ب. **تعريف محاسبة التكاليف البيئية:** يمكن القول أن مفهوم التكاليف البيئية يرتبط بمفهوم التكاليف الاجتماعية، باعتبار أن التكاليف البيئية تعد أحد المكونات الفرعية للتكاليف الاجتماعية وتعرف محاسبة التكاليف البيئية بأنها: [4]

هي أحد فروع علم المحاسبة تختص بقياس وتبويب وتسجيل النفقات المرتبطة بالبيئة، أي مسك وتقييد كافة التكاليف التي تحملتها الشركة في سبيل الوفاء والالتزام بمسؤولياتها البيئة.

كما تعرف أيضا على أنها: كافة الطرق والتقنيات والأساليب المحاسبية المعتمدة في قياس وتسجيل النفقات البيئية للمؤسسة، والتي تعبر مؤشر عن الأداء البيئي للمؤسسة أي مدى اهتمامها بالبيئة ومراعاتها للقوانين والتشريعات البيئية.

---

[1] وليد ناجي الحيالي ، **إجراءات القياس المحاسبي لتلوث البيئة**، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد71 .

[2] عمر إقبال توفيق المشهداني و علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص 506.

[3] نفس المرجع السابق، ص 506.

[4] ابراهيم جابر السيد، "**محاسبة التلوث البيئي**"، دار المنهل للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص:180.

محاسبة التكاليف البيئية هي: التعبير النقدي عن نشاطات الشركة في المجال البيئي، أي ترجمة كافة الأنشطة البيئية للمؤسسة إلى بيانات ومعلومات مالية نقدية وتسجيلها وفق الطرق المحاسبية بغية ظهورها في القوائم المالية، وهذا بهدف بيان درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة.

ج. **أسباب نشأتها**: إن نشأة المحاسبة البيئية ترجع إلى الضغوط التي مارستها الشركات الدولية على الشركات من أجل الاهتمام بقضايا البيئة وهي كما يلي:[1]

- **ضغوط سلسلة القيمة:** وهي الضغوط التي تمارسها الشركات كبيرة الحجم على مورديها لحثهم على الالتزام بنظم الإدارة البيئية الصادرة عن منظمة التوحيد القياسي للمنتجات ISO.
- **ضغوط الإفصاح:** وهي الضغوط التي يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة على الشركات من أجل ضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية، أو الإفصاح الاختياري في تقارير الأداء البيئي للشركة وفقا لما يعرف بمبادرات الإفصاح العالمية.
- **ضغوط مالية:** وهي تلك الضغوط المتولدة من نمو الوعي العالمي بالمسؤولية الاجتماعية للاستثمارات، ونظم تصنيف الاستثمارات في هذا المجال مثل مؤشر دوجونز المستدام.
- **ضغوط قانونية:** وهي تلك الضغوط التي تمارسها الجهات الرقابية والقانونية بالدول المختلفة لتقليل معدلات الشركات للمواد الخطرة والسامة أو الملوثة للبيئة، وكذلك تقليل معدلات انبعاث الغازات السامة.
- **ضغوط ضريبية:** وهي قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومات على استخدام المواد الضارة بالبيئة مثل ضريبة الكربون وغيرها من الضرائب المماثلة التي تهدف إلى الحد من الأضرار بالبيئة.
- **الضغوط التجارية والاتفاقيات الدولية:** للحد من التلوث البيئي مثل بروتوكول كيوتو.

2. **أهمية محاسبة التكاليف البيئية:**[2] إن إفصاح الشركات الصناعية عن إنجازاتها في مجال حماية البيئة يضفي الثقة والدقة على معلوماتها المحاسبية؛

- حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين والتشريعات البيئية الدولية والمحلية، التي من شأنها حماية البيئة من أضرار عناصر التلوث البيئي؛
- تحقيق قياس أدق لأداء الشركات الصناعية، سواء ما تعلق بالدخل أو الثروة، وتقليل المخاطر البيئية؛

[1] حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 38.

[2] عبد الهادى منصور الدوسري، **أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2001، ص 28.

- توفير البيانات المحاسبية الكمية والمالية للعمليات والأنشطة البيئية، مما يسمح بتحديد الالتزامات المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المثلى للبيئة والتعبير عن الآثار السلبية والإيجابية في شكلها النقدي، وإعادة تقويم إستراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة؛
- تخفيض الضغوط البيئية عن طريق إعداد بيانات محاسبية في شكل وحدات توضح كميات المواد الناتجة، والتي يمكن الحد من استخدامها بغرض تخفيض الضغوط على البيئة ومنع الأضرار التي تؤدي إلى تلوثها أو الحد منها؛
- توفير المعلومات بشكل أفضل عن المشكلات البيئية، سن برامج إدارية شاملة عن المخاطر، المساعدة في تحقيق رقابة فعالة على الأنشطة البيئية، وتقويم الأداء البيئي بشكل مستمر.

3. **أهداف تطبيق محاسبة التكاليف البيئية:** إن تطبيق محاسبة التكاليف البيئية لا يعد هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف هي على النحو التالي:[1]

- إعداد بيانات التكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الشركة لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخر واتخاذ القرارات المناسبة، التي من شأنها أن تحقق فعاليتها؛
- إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الشركات بتطبيق القوانين والتشريعات؛
- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات لضمان الاستمرارية، خاصة في ظل كون هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير بيئة نظيفة وخالية من التلوث، أصبح ضمانا لاستمرار ونجاح الشركات اقتصاديا؛
- إظهار المنافع والموفورات البيئية التي خصصتها الشركة لكل فترة مالية، وقد تتضمن المساحات الخضراء المضافة خلال الفترة أو التخفيض في خسائر وأضرار عناصر التلوث البيئي، تخفيض تكلفة العلاج الطبي، أو زيادة إيرادات وأرباح الشركة من تطبيق نظام الإدارة البيئية.

4. **التكاليف البيئية محاسبيا:** تعتبر معالجة التكاليف البيئة محاسبيا من بين القضايا المحاسبية التي أصبح من الضروري القيام بها، وهو الأمر الذي تسعى محاسبة التكاليف البيئية لمعالجته، وللتعرف الخطوات المعتمدة في ذلك نقدم ما يلي:

**عناصر قياس التكاليف البيئية:** تتطلب عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية توافر عدة عناصر لكي تتم، يمكن إيضاحها على النحو التالي:[2]

---

[1] رفعت أحمد محمد البهي، **قياس ورقابة تكاليف منع التلوث الناتج عن صناعة الطباعة في جمهورية مصر العربية، بالتطبيق على صحيفة الأهرام**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1997، ص 86 .

[2] عبد العليم صبحي عبد الحميد نايل، **قياس وتحليل فاعلية التكاليف البيئية في صناعة الأدوية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2005، ص ص 78. 79.

**تحديد الأنشطة محل القياس:** لما كان هدف المحاسبة هو توفير المعلومات للأطراف المختلفة المعنية لاتخاذ القرار فإن طبيعة القرارات هي التي تحدد الأنشطة أو العمليات المراد قياسها ولكي تتم عملية القياس يجب أن تتوافر البيانات عن تلك الأنشطة سواء فيما يتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل حيث أن القياس لا يقتصر علي وقت محدد بذاته والصعوبة تتمثل في قياس الظواهر في المستقبل نظرا لاعتماده علي التقدير الشخصي والذي عادة ما يكون أقل موضوعية من قياس الأداء الفعلي وترجع الصعوبات التي تواجه المحاسب عند تحديد الأنشطة البيئية للمشروع إلي عدم وجود تحديد دقيق للأهداف البيئية وعدم تحديد المسئولية عن وضع وتنفيذ تلك الأهداف.

**تحديد وحدة القياس:** وتعتبر النقود التي يتم التعامل بها هي وحدة القياس المحاسبي إلا أن هذه الوحدة لا تناسب كافة الظواهر المراد قياسها فمثلا لا يمكن التعبير عن درجة الجودة النوعية للمنتج النهائي أو التغير في هذه الجودة علي أساس نقدي وفي مثل هذه الظروف يلجأ القائم بالقياس إلي استخدام المقاييس العينية.

**تحديد طرق القياس:** توجد عدة طرق للقياس يتم الاختيار بينها بما يناسب مجالات وأهداف القياس المختلفة، و التي سبق ذكرها.

**خطوات تحديد التكاليف البيئية:** يتم تحديد التكاليف البيئية بإتباع الخطوات التالية:[1]

**الخطوة الأولى: حساب التكاليف البيئية:** في هذه الخطوة يتم حساب التكاليف البيئية لأي مشروع من خلال تحديد الوضع الابتدائي للحالة البيئية أو الحالة الراهنة يلي ذلك قياس أي تغيرات في الحالة البيئية والمصروفات التي يتم تنفيذها باعتبار أنها مصروفات إضافية عن الوضع الابتدائي ويمكن تلخيص التكاليف البيئية كما يلي:

- تحديد التكاليف العادية مثل الأجور المباشرة والمواد المستعملة والمعدات المستخدمة؛
- تحديد التكاليف غير المباشرة مثل إعداد التقارير البيئية – الرصد البيئي – مصاريف الترخيص.

**الخطوة الثانية: حساب تكاليف تنفيذ قوانين الالتزام البيئي:** وذلك بالعمل على معرفة إجمالي النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل الامتثال للقوانين البيئية وتبرئة ذمتها من الناحية البيئية كتكاليف البحث والتطوير عن طرق إنتاجية اقل ضررا على البيئة.

**الخطوة الثالثة: تحديد تكاليف ملموسة بدرجة أقل:** وفيها يتم تحديد التكاليف التي تحملتها الشركة بغرض المشاركة البيئية الخارجية كدعمها لشركات حماية البيئة وتقديمها للمساعدات.

5. **المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية:** تنقسم التكاليف البيئية إلى تكاليف خاصة بالأصول المستخدمة في العمليات الإنتاجية أو المصروفات التي تستهلك خلال الفترة، ويمكن معالجتها محاسبياً كما يلي:

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص 146-156.

**التكاليف الخاصة بالأصول الثابتة:** في الغالب تكون الأصول المستخدمة هي من الأصول المعمرة التي تنتمي إلى الأصول الثابتة الملموسة المستخدمة في العمليات الإنتاجية لفترات طويلة لذلك فإن تكلفة عناصرها لا تختلف عن عملية قياس الأصول الثابتة الأخرى أي عند إجراء عمليات القياس لهذه ويعتبر صالحاً للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية ولذلك فإن تكلفته عبارة عن سعر شرائه وفقاً لفاتورة الشراء مضافاً إليها تكاليف النقل والتركيب والتأمين، ويكون الأصل بعد شرائه ونقله يحتاج إلى بعض النفقات اللازمة لعملية تشغيله ولذلك فإن تكلفته تكون شاملة سعر الشراء مضافاً إليه كافة المصاريف اللازمة لعملية التشغيل ومصاريف التجريب وغيرها.

**وبهذا** فإن نوعية هذه الأصول يجرى قياسها كما سبق وإثباتها في الدفاتر المحاسبية باعتبارها أصولا جديدة تضاف إلى أصول الشركة ويتم تخصيص مصاريف استهلاكها على الفترات المحاسبية (طول العمر الإنتاجي للأصل) تطبيقاً لقاعدة الاستحقاق المحاسبية ويعتبر قسط الإهلاك في هذه الحالة جزء من تكاليف الفترة.

**مصروفات الحد من التلوث:** ويقصد بهذه المصروفات جميع التكاليف المستنفذة التي تنفق مباشرة من قِبل الشركة في مجال الحد من التلوث وتعتبر جميع المصروفات التي أنفقت في إزالة النفايات الضارة بالبيئة في فترة محاسبية معينة من المصروفات الإيرادية التي تحمل على حساب الأرباح والخسائر أي يتم خصمها من إيرادات الفترة أي أنها تسجل كمصاريف استثنائية.

**المطلب الثاني: دور محاسبة التكاليف البيئية في دعم سياسة التنمية المستدامة:**

تمثل التنمية المستدامة اليوم أحد أهم القضايا الإدارية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، التي تريد أن يكون لها مستقبل من خلال تبني الاقتصاد الخضر المتمثل في الأداء الاجتماعي والبيئي.

1. **تبني المشروعات الكبيرة المحاسبة الخضراء:** على مفترق طرق سلوكي اليوم بسبب التباعد الحاصل بين المجتمع وهذه الشركات، لذلك ترى أن النجاح لم يقاس فقط من خلال الربحية بل يجب أن يقاس النجاح بأخذ عوامل أخرى داخل الشركات ،مثل المتغيرات أو المؤشرات غير المالية والإفصاح عنها في قوائم مالية ملحقة، بحيث تضغط جهات عديدة مثل المساهمين والمستهلكين باتجاه إتباع ممارسات سليمة في التحكم المؤسسي في هذه الشركات ،وإدارة مخاطر تدهور السمعة الجيدة للشركات وتأكيد الشفافية في المعلومات .لأنها تمثل اتجاهاً قوياً سوف يستمر في لعب الدور المؤثر في حياة الشركات في السنوات القادمة.

إن معظم الشركات التي تتكفل بإتباع التنمية المستدامة في عملياتها، تركز في برامجها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، على كيفية تحقيق هدف تعظيم قيمة الشركات. وعلى الرغم من عدم وجود أية

شركة تستخدم بصورة كاملة المحاسبة عن التنمية المستدامة ، إلا أنه من الناحية النظرية تم تصميم هذه الأداة لتقليل التقديرات الشخصية.

2. **دور المحاسبة البيئية في التنمية المستدامة**: من خلال بروز أبعاد جيدة لمفهوم الاستدامة، ومدى ارتباطها بالبعد البيئي للمحاسبة داخل الشركة. مما أدى إلى ظهور مصطلح **المحاسبة المالية المستدامة** و التي تعتبر أداة فعالة يمكن توظيفها لمساعدة الشركات لتصبح أكثر استدامة، وهي تبين الدور الهام للمعلومات المالية، وتوضح كيف يمكن للمحاسبة التقليدية أن تمتد لتأخذ في الحسبان تأثيرات الاستدامة على مستوى الشركة.[1]

وتركز المحاسبة المالية المستدامة على توسيع المعلومات ذات القيمة النقدية (المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.

و يقصد بالمحاسبة المالية المستدامة استخراج وتحليل واستخدام المعلومات البيئية والاجتماعية ذات القيم النقدية بهدف تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

3. **أهمية المحاسبة المستدامة:** من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تحقيق تكامل نظم الأعمال المستدامة، وتحديد أولويات مداخل النظم التي تحقق رضا العميل وتعمل على تطوير رأس المال الطبيعي، فمن الأمور الهامة داخل الشركة المحاسبة عن استدامة الشركات وإعداد التقارير عن مساهمة الشركات والمنظمات الأخرى في التنمية المستدامة، وذلك يمثل حافزا للإدارة لتطوير وإعداد المحاسبة المستدامة وإدارة المعلومات، وتطوير أدوات وإجراءات إعداد التقارير بهدف قياس الأداء المستدام للشركة والإفصاح عنه .

وتعتمد المحاسبة المستدامة على توسيع إطار المحاسبة المالية لتقابل المتغيرات المستجدة، ومنها سيادة اقتصاد الخدمة الذي يركز على عوامل جديدة لنجاح الشركة كالسمعة والإبداع، كما يجب أن تتضمن التقارير النتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإنتاج لدعم اتخاذ قرارات التنمية المستدامة، حيث قد تقع الشركات تحت وطأة ضغط كبير من القوانين و المجتمع عن أدائها البيئي والاجتماعي في تقارير الاستدامة، ومن ثم فقد تكون هناك استفادة كبيرة للإدارة من كون المحاسبة المستدامة جزء من تفعيل الاستدامة داخل الشركة .

وتعتمد المحاسبة المالية المستدامة عدة أدوات منها :

- **المراجعة البيئية الداخلية**: تقوم المراجعة البيئية بفحص نظام الإدارة البيئية للتأكد مما إذا كان استخدامه يتم كما هو مخطط وما إذا كان يتم تطبيقه فعلا، وباستخدام المراجعة البيئية تظهر الإدارة اهتمامها بهذا النظام فيدرك الموظفون مدى أهميته ويتوقع استخدامه من الجميع؛

[1] جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية،
http://www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/telechargement/articles/article_3.pdf

- **إعداد تقارير الاستدامة:** تقارير الاستدامة هي حسابات توضح الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركة فيما يتعلق بعملياتها و منتجاتها و خدماتها، وهي تربط بين وظائف التمويل والتسويق والبحث والتطوير للشركة بطريقة أكثر إستراتيجية.

**و** تلعب التكاليف البيئية دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة، فهذه التكاليف تتضمن احتساب تكاليف الإجراءات المطلوبة لتغير مستوى النشاط الاقتصادي إلى المستوى المستديم فهي تتضمن:[1]

- تكاليف إجراءات التقوية للإصلاح؛
- تكاليف بدائل التحسين لاستنفاذ الموارد الطبيعية؛
- تكاليف التغير المباشر من الأنشطة الملوثة بيئيا إلى الأنشطة النظيفة.

مما سبق يمكن القول أن محاسبة التكاليف البيئية تساهم في دعم سياسة التنمية المستدامة من خلال:

- تحمل الشركة لتكاليف منع الأضرار البيئية أو تجنبها ( سواء بالماء أو الهواء أو التربة أو الإنسان أو الحيوان) في الوقت الحاضر أو في المستقبل نتيجة لمزاولتها لنشاطاتها المختلفة؛
- اعتبار تكلفة المحافظة على البيئة و حمايتها ضمن تكلفة الإنتاج، مما أدى إلى دخول التكاليف البيئية و الاجتماعية في دائرة الوظيفة المحاسبية؛
- تطوير نظام التكاليف ليشمل الجوانب المالية و الاقتصادية لأداء التكاليف البيئية كلها، و ضرورة تحليل الأداء البيئي لأحداث الشركة و بيان انعكاس ذلك على تكاليف الإنتاج و أسعار البيع.

**مخطط يبين التأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام المصادر الطبيعية:** إن الأعمال والأنشطة التي يزاولها الإنسان لتأمين رفاهيته، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مكونات البيئة. فالعوامل والمؤثرات البشرية إما أن تكون ايجابية أو سلبية. هذه الأخيرة تدمر البيئة من خلال استنزاف الموارد والثروات الطبيعية؛ المعدنية والمائية والنباتية والحيوانية، وانتشار الأمراض والأوبئة والقضاء على الكثير من الكائنات الحية[2]، كما تلعب التهديدات البيئية مثل: تغير المناخ، شح الموارد الطبيعية دوراً في تأجيج الصراعات الداخلية. وقد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية والمائية، والموارد الطاقوية إلى اضطرابات دولية. فالموارد الطبيعية هي السبب في 40% من الحروب الأهلية التي اندلعت على مدى الأعوام الستين الماضية؛ فمنذ 1990 نشب 18 صراعاً على الأقل بسبب استغلال الموارد الطبيعية وموارد بيئية أخرى[3].

وتؤثر عملية استغلال الموارد الطبيعية بجميع مراحلها التي تبدأ بالاستكشاف وتنتهي بالاستخدام، في البيئة حيث ينتج عن عمليتي استكشاف واستخراج المواد والثروات الطبيعية تدمير لسطح الأرض، ونشوء حفر

[1] عمر إقبال توفيق المشهداني و علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص 507.

[2] إبراهيم بن سليمان الأحيدب، **الإنسان والبيئة مشكلات وحلول**. ط1، الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002/1423، ص17.

[3] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2014، ص78.

عميقة وترك مخلفات التعدين؛ نتيجة عدم احترام إجراءات وقواعد السلامة البيئية، والشكل التالي يوضح بصفة عامة التأثيرات الناتجة عن سوء التعامل مع بعض المصادر الطبيعية خلال عمليتي الاستكشاف والاستخراج.

**الشكل(03)**: التأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام المصادر الطبيعية

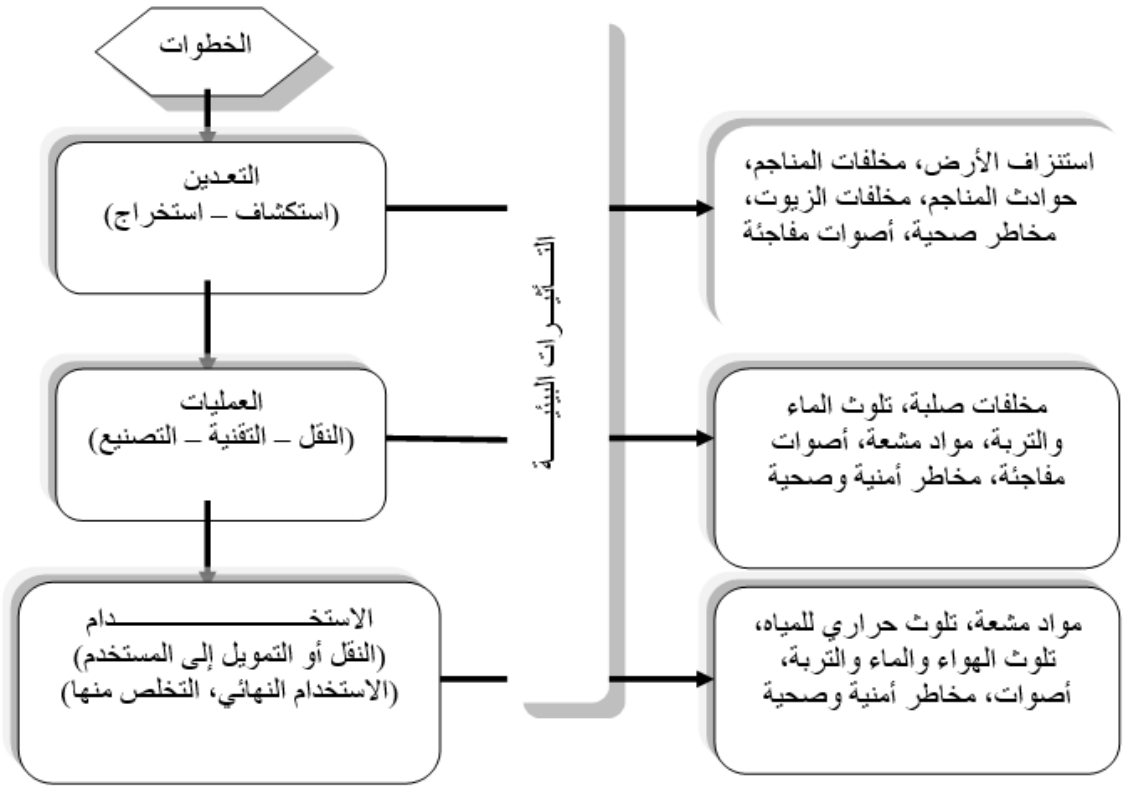


**المصدر**: إبراهيم بن سليمان الأحيدب، **الإنسان والبيئة مشكلات وحلول**. ط1، الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002/1423، ص 24.

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن البيئة تتأثر بمجموعة من الاستخدامات الغير عقلانية نذكر منها الاستكشاف واستخراج المعادن، وكذا عمليات النقل والتصنيع، مرورا بالاستخدامات النهائية وصولا الى المنتج النهائي. لهذا وجب الاهتمام بالبيئة من خلال تبني المحاسبة الخضراء وذلك بإدراج كل العمليات المحاسبية الخاصة بالبيئة ضمن القوائم المالية للمؤسسة، حتى تسبح العملية شفافة.

**خلاصة الفصل:**

بعد تطرقنا لمختلف جزئيات الموضوع واستعراضنا للمفاهيم التي يتمحور حولها، يمكن القول أنه لا يزال هناك نقص كبيرا في إيجاد الصيغ المحاسبية التي تربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

التحدي الحقيقي عند القيام بقياس التنمية المستدامة حيث تسعى المؤسسات لضمان استمراريتها وتحسين أدائها واستدامته. وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، فالمؤسسات الجزائرية أصبحت مطالبة باحترام المعايير البيئية تماشيا مع جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بإدخال تقنيات مكافحة التلوث، حيث تعتبر مؤسسة الاقتصادية الجزائرير مفتاح التنمية، حيث تسعى إلى تحسين المنتجات والعمليات، واحترام القوانين والتشريعات وتحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة بما يسهم في تحسين المركز التنافسي لها من خلال آثار بيئية ايجابية تنعكس على جودة المنتجات والعمليات، بما يسهم في تحسين ودعم صورة وسمعة المؤسسة ، والعمل على تحقيق عوائد مالية وهذا ما تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تبنيها للاعتبارات البيئية وحصولها على شهادات الجودة والبيئة.

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة:

إن المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها تهدف إلى تحقيق الأداء بكفاءة وفعالية وذلك لتدعيم وتحسين قدرتها التنافسية، فمختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات تسعى إلى تعظيم الأرباح بغض النظر على المحيط البيئي، إن هذا التوجه نجم عنه مجموعة من الآثار السلبية على البيئة تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية، ومع زيادة حدة المنافسة والتداعيات التي تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي وهو ما أدى بالمؤسسات تبني التوجه البيئي والمحاسبة الخضراء،

لتحقيق الأداء البيئي إضافة للأداء الاقتصادي أصبح من الضروري الحفاظ على الموارد المتجددة وغير المتجددة، والحفاظ على المورد البشري باعتباره الغاية والأداة الرئيسة للتنمية المستدامة. فقد برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم بإدارة البيئة وتوجيه وضبط أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية نحو سلوك متصالح مع البيئة وانتاج منتجات صديقة للبيئة.

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة حول الحفاظ على البيئية، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، حيث تجد المؤسسات نفسها أمام واقع يحتم عليها تحمل المسؤولية البيئة، لما تسببه من أضرار عند ممارستها لنشاطاتها، ومع زيادة حدة المنافسة والتداعيات التي تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي، ولتحقيق الأداء البيئي إضافة للأداء الاقتصادي من خلال إدماج البعد البيئي ضمن سياساتها واستراتيجياتها ظهر مفهوم الاقتصاد الخضراء، كضرورة حتمية والذي يشير إلى مجموعة من الأنشطة والقواعد، التي تتكفل بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة،

من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية والدراسة الميدانية توصلنا للإجابة على الفرضيات التي تم طرحها للإجابة على الإشكالية وهي كما يلي:

**الفرضية الأولى:** تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على تبني المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية .

من خلال اختبار الفرضية التي ركزت على تكامل أبعاد المسؤولية البيئة في تعزيز التنمية المستدامة. وجدنا علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما. أي كلما تبنت المؤسسة المسؤولية البيئية تعززت التنمية المستدامة. في حين لا حظنا أن تطبيق الاقتصاد الأخضر وبالأخص المحاسبة الخضراء أصبح حتمية أملت الظروف البيئية وارتباط حصول المؤسسة على شهادة المقاييس العالمية والوطنية مرتبط بمحافظها على البيئة.

**الفرضية الثانية:** الاقتصاد الأخضر هو أفضل بديل لتعزيز التنمية المستدامة، فهو يسمح بالمزاوجة ما بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الأخضر له تأثير كبير على تعزيز التنمية المستدامة، فهو يعني انتاج منتجات صديقة للبيئة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجاوز الأهداف الشخصية إلى الرؤية المشتركة، والسماح للقوة العاملة أن تستخدم مهاراتها إلى أقصى حد ممكن حسب استراتيجية وأهداف المؤسسة لتحقيق مبادئ المحسبة الخضراء التي أصبحت حتمية أملتها العولمة.

## النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع توصلنا إلى النتائج النتائج:

- التكاليف البيئية هي تلك التكاليف أو النفقات التي تتحملها المؤسسة في إطار نشاطاتها الرامية للمحافظة على البيئة، أو تلك الغرامات التي تتعرض لها جراء مخالفتها للقوانين والتشريعات البيئية، ويمكن تصنيفها إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.
- المحاسبة البيئية أداة من أدوات الحد من الآثار السلبية للاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية؛
- تتعدد وتتنوع العوامل التي أدت إلى ضعف تطبيق محاسبة التكاليف البيئية ومن أهمها ما يلي:
  - ضعف الوعي بأهمية قياس التكاليف البيئية بالنسبة للمؤسسة؛
  - غياب التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة؛
  - عدم توفر نموذج واضح المعالم لقياس التكاليف البيئية بكفاءة؛
  - عدم معالجة كل الجوانب في الموضوع من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية وكذا مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

## الاقتراحات:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى طرح الاقتراحات التالية بهدف تفعيل دور المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

- ضرورة سن قوانين لحماية البيئة والحرص التام على تطبيقها؛
- ضرورة العمل على تقنيات حديثة وممكنة التطبيق لقياس التكاليف البيئية؛
- العمل على بناء نماذج قياس جديدة على أساس علمي رياضي تجنبا للنماذج الإحصائية القائمة على بيانات تفتقر للدقة المطلوبة؛
- العمل على وضع معايير محاسبية دولية تتناول موضوع محاسبة التكاليف البيئية من جميع النواحي؛
- العمل على تفسير التنمية المستدامة من خلال ثلاثة إبعاد اقتصادية، اجتماعية، وبيئية؛
- ايجاد الصيغ المحاسبية التي تربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بآن واحد.

**أفاق الدراسة:**

من خلال الدراسة النظرية التي أظهرت فيها التعاريف والنظريات أهمية الاقتصاد الخضر، ومن خلال الدراسة الميدانية التي سجلنا فيها عدم التركيز على الجانب البيئي، حيث لم ترق اهتماماتهم إلى اعتبار الاقتصاد الأخضر أولوية للحفاظ على البيئة وتعزيز موقعها التنافسي. لهذا نقترح المواضيع التالية حول المحاسبة الخضراء للحفاظ على البيئة والرفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وهي كما يلي:

- دور المحاسبة الخضراء في الحفاظ على حق الأجيال القادمة؛ ؛
- دراسة قياسية لدور المحاسبة الخضراء في تعزيز الموقع التنافسي للمؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة؛
- دراسة الاستثمار في الطاقات المتجددة وعلاقته بتعزيز التنمية المستدامة باستخدام أسلوب حديثة.

# قائمة الأشكال والجداول

## قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| | الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر | |
| .1 | أهداف التنمية المستدامة | 15 |
| .2 | أبعاد التنمية المستدامة | 18 |
| | الفصل الثاني: واقع تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل الاقتصاد الأخضر | |
| .3 | التأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام المصادر الطبيعية | 65 |


## قائمة الجدول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| | الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر | |
| .1 | أهم الاتفاقيات والمواثيق على المستوى العالمي والمرتبطة بقضايا البيئة | 13 |
| .2 | مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية | 25 |
| .3 | الفرق بين المحاسبة والمحاسبة البيئية | 33 |
| .4 | أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسة والفرعية | 43 |
| | الفصل الثاني: واقع تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل الاقتصاد الأخضر | |
| .5 | بعض النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية المتعلقة بالبيئة | 53 |

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أ/ - المراجع باللغةالعربية

### أولا : الكتب


1. ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
2. محمد عبد الكريم ومحمد عزت، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000
3. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000
4. محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002 .
5. زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، **إدارة البيئة نحوالإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس العابدين، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 ، ص51 .
6. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000
7. محمد أبواليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة، الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2007
8. عدلي علي أبوطاحون، **إدارة وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية**، دار النشر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000 .منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية ، الجزائر، الطبعة الأولى 2010.
9. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا مشترك، ترجمة محمد كمال عارف، 1989، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، الكويت، 1987.
10. دوجلاس موسشين، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.
11. غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007.
12. منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية ، الجزائر، الطبعة الأولى 2010
13. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر، 2007
14. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره ، ص ص 262 – 263
15. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المنتدى البيئي الوزاري العالمي حول الاقتصاد الأخضر**، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة، نيروبي، 2012.
16. محمد على سيد إمبابى، **الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي)**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.
17. شوقي السيد، **نحو خطة وطنية للعمل البيئي**، مجلة النيل (البيئة والتنمية)، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، العدد83، 2003.

18. خليل ابراهيم رجب الحمداني، **التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية – نموذج مقترح**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للشـركات والحكومات، كلية العلوم الاقتصـادية و التجارية و علوم التسـيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22و 23 نوفمبر 2011
19. ناظم حسن، عبد السيد أياد شاكر سلطان، زينب جبار يوسف، المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد . دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)ص14، 1999
20. هادي الصفار، رضاء المحاسبة عن البيئة المستديمة , بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس " أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة المنعقد في جامعة الزيدونة الأردنية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية بتاريخ 17-19 نيسان ، عمان الأردن، 2006.

**ثانيا : الاطروحات و الرسائل الجامعية**

21. الطاهر خمارة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2007
22. خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار التلوث الصناعي مع دراسة ميدانية على مصنع حامة بوزيان، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 1997
23. ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ضل التنمية المستدامة ) دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستير ، .جامعة قسنطينة ، سنة 2009
24. صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة ، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012

ثالثا : المجلات **العلمية**

25. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف ، 07-08 أفريل 2008.
26. كمال رزيق، عميد كلية الاقتصاد سابقا بجامعة البليدة، مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية ، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25 ، نوفمبر2005
27. محمد مصطفي الخياط " : الطاقة البديلة .. تحديات وآمال " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 ، أفريل 2006 .
28. محمد ساحل، محمد طالبي ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 06 ، سنة 2008
29. أحمد محمد فراج، مقال منشور، مجلة أراء الخليج ، العدد 57 ، 2009
30. دراسة المركز الإماراتي ، للدراسات والبحوث لمخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، ط1 ،2006
31. عماد ناصيف مكي، برنامج تحسين الربحية في صناعة تكرير النفط، مجلة اوبك ،عدد 124 ،2008

**ب/- المراجع باللغة الاجنبية :**


32. Burgenmier Beat, Principes écologique et sociaux du marché, économica, France, 2000..
33. BURGENMIER Breat, Economie du développement durable, de Boeck, Belgique, 2007
34. Euro stat, "Definition and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenditure", 2001
35. Golden Ian and L. Alan, The Economics of Sustainable Development, Published by Athenaeum Press Ltd, Great Britain, OCDE, 3rd Published, 1998 -
36. HAMEOUM Khaled, Développement durable : introduction du concept de production plu propre, la conférence de l'industrie et l'environnement, Annaba, 2007
37. Jean-Marie Herri bey, Le développement Soutenable, Economica, Paris, 1998 .
38. les energies renouvelables et les changements climatiques dans les pays du maghreb , revue medeterraneenne de l'energie , sarl , medenergie , alger , N 11,2004
39. SICAULT Jean-Didier, La conférence des nations unies sur l'environnement, Stockholm 5-6 Juin, AFDI, 1972
40. STEVEN Stone, The role of green economy in sustainable development, 7-8 octobre 2010,
41. US Environmental Protection Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool", Washington 1995

**ملخص:**

يهدف هذا العمل إلى توضيح علاقة الارتباط بين الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. لأن المؤسسة الصناعية لها نفايات ضارة يجب مراقبتها باستمرار، وهذا ما يقوم به المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.

حيث تبني المسؤولية البيئية يكسب المؤسسة أهمية كبيرة ويحقق لها التميز في الأداء. وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم أثر نفايات النسيج الصناعي على البيئة بالجزائر، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- المؤسسات الصناعية بالجزائر لحد الساعة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تحقيق رسالة المؤسسة كان يستنزف الكثير من الموارد التي تُخلف العديد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع من خلال الاستغلال الغير عقلاني للموارد؛
- ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة ساعد الكثير من المؤسسات في التوفيق بين الإنفاق البيئي وتحقيق الرسالة؛

**الكلمات المفتاحية**: الاقتصاد الأخضر، المسؤولية الاجتماعية، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

**Résumé** :

Ce travail vise à mettre en évidence la relation entre l'économie verte et le développement durable. Vu que l'entreprise industrielle dégage des déchets nocifs qui doivent être contrôlés en permanence, dont le rôle est celui de l'observatoire national pour l'environnement et le développement durable.

Lorsque la responsabilité environnementale est engagée, l'entreprise acquit une grande importance et atteint le degré de performance. On a utilisé l'approche analytique descriptive, qui tente de décrire et d'évaluer l'impact des déchets de tissu industriel l'environnement en Algérie, Pour cela, on est parvenu aux conclusions suivantes :

- Les établissements industriels en Algérie sont actuellement concernés par la responsabilité sociale ;
- réaliser la mission de l'entreprise drainait beaucoup de ressources qui ont de nombreux effets négatifs sur l'environnement et la société à travers l'exploitation de ressources d'une façon irrationnelle ;
- L'émergence du concept de responsabilité sociale vis-à-vis de l'environnement a aidé de nombreuses entreprises à réconcilier les dépenses environnementales et la satisfaction des messages ;

**Mot clés** : l'économie vert, la mission d'entreprise, la responsabilité sociale, la protection de l'environnement, le développement durable.